الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
République Algérienne Démocratique et Populaire
وزارة التعليم العالي والبحث العلمي
Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

المركز الجامعي لميلة

معهد الآداب واللغات
قسم اللغة والأدب العربي

المرجع: .....

التعليل النحوي عند "عبد القاهر الجرجاني"
من خلال كتابه "أسرار البلاغة"

مذكرة معدة استكمالا لمتطلبات نيل شهادة الماستر

إعداد الطالبة:
نور الهدى عفيصة

إشراف الأستاذ:
سليم عواريب

الشعبة :اللّغة العربية.

التّخصص :علوم اللّسان العربي.

السنة الجامعية: 2014/2013

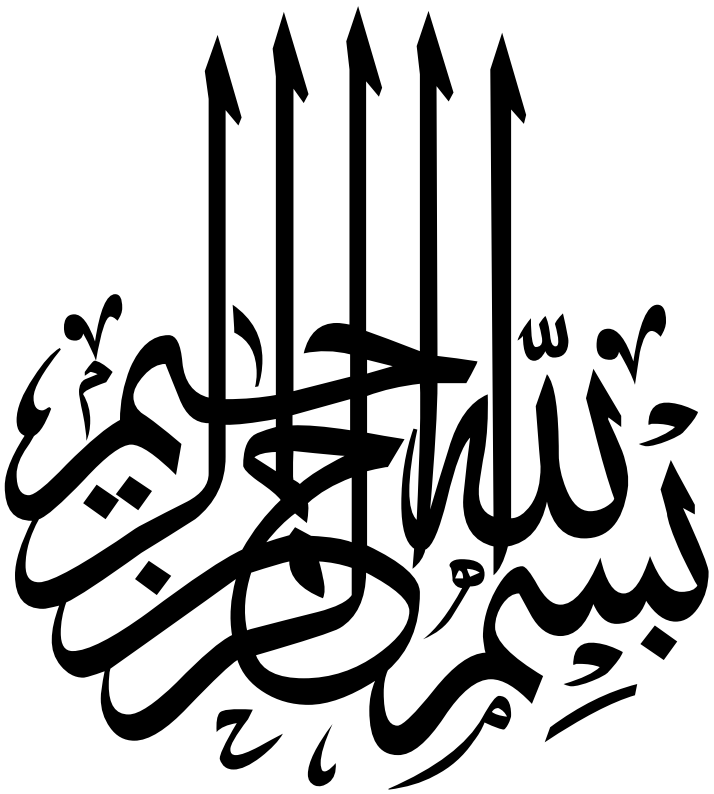
بسم الله الرحمن الرحيم

بِسۡمِ ٱللَّهِ ٱلرَّحۡمَٰنِ ٱلرَّحِيمِ

﴿ لَا يُكَلِّفُ ٱللَّهُ نَفۡسًا إِلَّا وُسۡعَهَاۚ لَهَا مَا كَسَبَتۡ وَعَلَيۡهَا مَا ٱكۡتَسَبَتۡۗ رَبَّنَا لَا تُؤَاخِذۡنَآ إِن نَّسِينَآ أَوۡ أَخۡطَأۡنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تَحۡمِلۡ عَلَيۡنَآ إِصۡرٗا كَمَا حَمَلۡتَهُۥ عَلَى ٱلَّذِينَ مِن قَبۡلِنَاۚ رَبَّنَا وَلَا تُحَمِّلۡنَا مَا لَا طَاقَةَ لَنَا بِهِۦۖ وَٱعۡفُ عَنَّا وَٱغۡفِرۡ لَنَا وَٱرۡحَمۡنَآۚ أَنتَ مَوۡلَىٰنَا فَٱنصُرۡنَا عَلَى ٱلۡقَوۡمِ ٱلۡكَٰفِرِينَ ﴾

صَدَقَ ٱللَّهُ ٱلۡعَظِيمِ

[02 سورة البقرة: 286]،

إهداء

إليكِ

إليَّ... إلينا

إلى والدينا

إلى ولدَينا،

إلى روح مَن كان فينا

وغابْ

إلى مَن توارى علينا

سقاهُ الرَّحيمُ،

فنامَ، هنيئًا...

وطابْ.

نور الهدى

شكر وعرفان

الشكر الأول لله تعالى على إحسانه وإعانته لي في هذا البحث
ثم أشكر أستاذي الفاضل الذي تكرم بإشرافه على
هذه المذكرة : سليم عواريب
وكذلك أستاذي وزوجي الفاضل، الذي أسهم معي كثيرا
في سبيل إخراج هذا العمل إلى النور ...

كما لا يفوتني أن أشكر أعضاء اللجنة الموقرين
الذين تجشموا عناء القراءة وصبروا في ذلك
لما سيتكرمون به علي من تقويم ما اضطرب في هذا البحث، وتنقيحه.
وأسأل الله العلي القدير أن يجزيهم جميعا الجزاء الأوفى

نور الهدى

مُقَدِّمَة

الحَمْدُ لله الذي أنزلَ على عَبدِه الكِتابَ، ولم يجعل لَه عِوَجاً، بَشِيراً وَنَذِيراً، بِلِسَانٍ عَرَبِيٍّ مُبِينٍ، وَالصَّلاةُ والسَّلامُ علَى أَشْرَفِ الأَنْبِيَاءِ وَالمُرْسَلِينَ، المُشَرَّفِ بِخَيْرِ الكُتُبِ وَأَعْظَمِهَا شَأْنًا إِلَى يَوْمِ الدِّينِ، وَبَعْدُ،

فإنّ اللغة تعبير عن الأغراض والفكر في العالم الخارجيّ، وهي عامل مهم في الاتصالات الاجتماعية بين البشر، كما أنها عامل أساس في تفسير عقلية الحضارة الإنسانية وتاريخها؛ ولهذا فإن العلاقة الوثيقة القائمة بين اللغة والفكر (العقل) لا يمكن إنكارها أو إغفالها.

وما دام الله تعالى قد خَصَّ الإنسان بالعَقْلِ، ومَيَّزَهُ به، فإنَّ من طبيعته الرَّاسِخَة (أي الإنسان) حبّ السيطرة على الظواهر المحيطة به، ومحاولة إدراك طبيعتها، وتتبع علتها وسببها، وتفسيرها.

وهذا أصبح منهجا عاما له يطبقه على حياته الاجتماعية والدينية والعلمية منذ زمن طويل؛ فقد علل الظواهر الطبيعية والعقدية واللغوية محاولا تفسيرها، وجعلها في قواعد عامة يلحق بها ما تشابه منها؛ فيسهل عليه استخدامها في الصورة التي يفهمها، ويقتنع بها.

والدليل على ذلك نشأةُ المنطق عند اليونان منذ قديم الدهر، فهو ظاهرة من ظواهر حبّ الإنسان التعليل وولعه للفلسفة العقلية، ومن هنا نُدْرِكُ أن السؤال عن العلة قديمٌ قدم البشرية، حيث وُجِدت يوم وُجد العقل البشري.

ولم تكن الدراسة اللغوية والنحوية بِمَنأَى عن التعليل والتفسير، بل كان النحاة يلجأون إليهما في وضع القواعد اللغوية العامة؛ لإظهار ما توصلوا إليه من نتائج لغوية.

ولكون التعليل موجودا في النحو منذ بدايته، واستمر إلى اليوم، وقفتُ منذ دراستي إياه في مرحلة الماستر بالتفصيل، أتأمل السر في ذلك؛ فأدركت أن هذه المسألة تحتاج إلى دراسة وإعادة دراسة، ويمكن أن تكون موضوعا للدرس.

ولما أزف الحِينُ لإعداد مذكرة الماستر، عرضت فكرة الموضوع على الأستاذ المشرف سليم عواريب، فوافق عليه، بل أُعْجِب به؛ لأنَّه يدخل في صميم اهتماماته وأبحاثه، ثم طلب مني اختيار المدونة.

وإثْرَ ذَلك، راجعت مختلف كتب أصول النحو والمدارس النحوية عَلَّنِي أجد ما يحيلني إلى كتاب يكون مجالا للدراسة، فوجدت أن مظاهر التعليل عند أغلب النحاة قد طُرِقت، وتم البحث فيها؛ وذلك لأن النحو قائم في الأساس على التعليل والقياس، ومن دونهما لا يستقيم هذا العلم البتة.

وبعد ذلك، اتجهت صوب كتب البلاغة؛ لأن مباحث علم المعاني، وهو أحد أقسام البلاغة قريبة جدا من مباحث النحو، إن لم تَكُنْ نفسها في بعض الأحيان، كالإسناد والتقديم والتأخير، والحذف وغير ذلك. وقد وجدت أن التعليل موجود فيها بكثرة، خاصة عند العلامة "عبد القاهر الجرجاني" الذي يُعَدُّ الأبَ الروحي للبلاغة العربية.

اقترحتُ في البداية على الأستاذَ المشرف أن أجعل كتاب "أسرار البلاغة" مجالا للدراسة، فأشار إليَّ بقلة التعليل في هذا الكتاب، واقترح عليَّ كتاب "المقتصد في شرح الإيضاح" الذي هو في الأصل شرح لكتاب "الإيضاح" في النحو، للعلامة أبي علي الفارسي؛ وهو يحتوي على مسائل تعليلية كثيرة. فما كان منِّي سوى اعتماد هذا الكتاب الأخير، مع الإفادة من "أسرار البلاغة" إن وجدناه متضمنا نوعا من التعليلات التي عالجناها.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على المنهج التاريخي؛ لأن التتبع التاريخي لأي ظاهرة علمية يُعِينُ إلى فهمها، والاهتداء إلى حل بعض المشكلات المتعلقة بها.

ويتكون هذا البحث بعد هذه المقدمة من مدخل، وفصلين وخاتمة.

فأما المدخل فتطرقنا فيه إلى "الإمام عبد القاهر الجرجاني"، وفضله في البلاغة العربية، حيث عرَّفنا بهذه الشخصية العظيمة، وأشرنا إلى فضلها في البلاغة العربية عموما.

وجاء الفصل الأول ليبحث ظاهرة "التعليل النحوي" بين النشأة والتطور، وقسّمناه إلى أربعة مباحث؛ خصص الأول منها لمفهوم التعليل لغة واصطلاحا، والمبحث الثاني لنشأة التعليل في القرن الأول الهجري أي مع بدايات ظهور النحو العربي، وتعليلات ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب.

أما المبحث الثالث فيدرس التعليل في القرن الثاني الهجري، وقد ركزنا في هذا المبحث على التعليل عند "سيبويه" في الكتاب.

بينما جاء المبحث الرابع "الأخير" لمعالجة التعليل في القرنين: الثالث (عند المبرد)، والرابع (السراج وابن جني والزجاجي).

أما الفصل الثاني فكانَ عنوانُه: "التعليل النحوي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني"، وتضمّ مبحثين: الأول: سمات التعليل النحوي عند هذا العلامة، وذكرنا منها الاهتمام بالعلل التعليمية، واستشهاده بتعليلات سيبويه، وتصريحه بلفظ العلة، وكذلك شرحه الواسع والمستفيض لبعض المسائل التعليلية.

وجاء المبحث الثاني من هذا الفصل لاستخراج أنواع العلل عند "الجرجاني" وتطبيقها في كتابَي: "المقتصد في شرح الإيضاح"، و"أسرار البلاغة"، وقد ركزنا في هذا المبحث على العلل الأكثر ورودا ودورانا، وهي سبع علل: علة المشابهة، وعلة تجنب الابتداء بالساكن، وعلة كثرة الاستعمال، وعلة طول الكلام، وعلة التخفيف، وعلة أمن اللبس، وعلة التعويض.

وجاءت الخاتمة متضمنة النتائج التي توصلنا إليها في البحث.

وقد اعتمدنا في هذا البحث على جملة من المصادر والمراجع؛ منها كتب التراجم والسير، التي اعتمدناها في ترجمة العلامة "الجرجاني"، ككتاب "الأعلام" للزركلي، و"سير أعلام النبلاء" لشمس الدين الذهبي، وغيرهما

وأفدنا كذلك من كتب التعليل، ككتاب علل النحو لابن الوراق، وكتاب "نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين"، لحسن خميس سعيد الملخ، و"الإيضاح في علل النحو" للزجاجي، وكذلك "اللباب في علل البناء والإعراب"، لأبي البقاء العكبري.

كما أفادَ البحثُ من المعاجم والقواميس كـ"لسان العرب" لابن منظور، وكتب النحو وأصوله، القديمة منها والحديثة، ككتابَي "سر صناعة الإعراب"، و"اللمع في العربية" لابن جني، و"الإنصاف في مسائل الخلاف" لأبي البركات الأنباري، وكتاب "البحث اللغوي عند العرب"، لأحمد مختار عمر، وكتاب "المدارس النحوية" لشوقي ضيف، وغير ذلك من المراجع.

أما الفصل التطبيقي فقد اعتمد –بالإضافة إلى المراجع السابقة– على كتابَي: "المقتصد في شرح الإيضاح"، و"أسرار البلاغة" للإمام "عبد القاهر الجرجاني"؛ لأن هذا الفصل يَنْعَقد أساسا عليهما.

وبالنسبة للصعوبات التي واجهتني في البحث، فإنها قليلة، وهي تكاد أن تتلخص في صعوبة استخراج صور التعليل ومظاهره في الكتابين: موضوع الدراسة.

وإنني في الأخير، أتقدم بالشكر الجزيل والامتنان الكبير لأستاذي المشرف: سليم عواريب الذي لم يبخل عليَ بتوجيهاته السديدة، وعلمه الواسع. كما لا يفوتني أن أشكر الأستاذين الممتحنين لما سيَمُدُّونَني به من نصائح وتوجيهات ثمينة تزيد البحث قيمة.

وختامُ القولِ شكرُ الله تعالى والثناء عليه أولا وآخرا، والصلاة على النبي الكريم محمد صلى الله عليه وسلَّم.

مدخل

الإمام عبد القاهر الجرجاني
وفضله في البلاغة العربية

أولا: التعريف بعبد القاهر الجرجاني

كان القرن الخامس للهجرة متميزا بنضج العلم والإبداع والتأليف، تكاملت فيه شتى علوم العربية من نحوٍ وبلاغة وفقه ونقد وغيرها، ألّفت فيه المعجمات ودوّنت المفردات. وجمعت فيه دواوين الشعر.

وأهم ما مَيَّزَ هذا العصر ولادة النابغة "أبي بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني"، الذي له السبق والفضل الكبير، في ظهور نظرية النظم التي دعا إليها من خلال كتابه: "دلائل الإعجاز". وعلى الرغم من أنه معدود من أهل البلاغة العربية، فإنه أسهم كذلك -بما يكفي- في النحو والصرف من خلال المؤلفات التي تركها.

اسمه وكنيته:

هو أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني[1]، أمير المؤمنين في علم البيان، وصاحب المقام السامي والذروة العليا في علومه. فارسي الأصل، من أهل جُرْجَانَ (بين طبرسات وخراسان)[2]، شيخ العربية، ومؤسس البلاغة العربية.

مولده:

في مطلع القرن الخامس للهجرة ولد عبد القاهر بمدينة «جُرْجَان»، وهي مدينة معروفة، يقال إن أول من نزلها كان "جُرْجَانُ بن أميم بن لاوذ بن سام"، فسمّيت به[3]. ولم تذكر مختلف كتب التراجم والسير والأدب المعروفة تاريخ ولادته، بل اكتفت بذكر زمان وفاته فقط، فقد جاء في معجم الأعلام:

---

(1) ينظر: الأعلام، الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002، 4/ 48.

(2) ينظر: المرجع نفسه، 4/ 48.

(3) ينظر: معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد البكري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ، 2/ 375.

«عبد القاهر الجرجاني (000- 471هـ = 000 - 1078م)[1]

أي إن تاريخ الميلاد غير معلوم.

ويظهر لنا من خلال ذلك أن هذه المدينة سميت باسم أول من نزل بها هو «جُرجان» أحد أحفاد نبي الله نوح عليه السلام.

وتنماز هذه المدينة بكونها كبيرة الحجم وجميلة، ذات مظهر حسن، وأهل خَلُوقِينَ، كمَا أن بها بساتينَ وحدائقَ تأسر الناظرين، وفي ذلك يقول صاحبُ «معجم البلدان»: «أمّا جُرْجَان فإنها أكبر مدينة بنواحيها، وهي أقل ندى ومطرا، وأهلها أحسن وقارا وأكثر مروءة (...)، وليس بالمشرق (...) مدينةٌ أجمعُ ولا أظهرُ حسناً من "جُرْجَان" على مقدارها، وذلك أن بها الثلج والنخل، وبها فواكه (...)، وأهلها يأخذون أنفسهم بالتأني والأخلاق»[2].

ثم أردف قائلا في ذكر ما أنجبته هذه المدينة الكريمة، قوله: «وقد خرج منها خلق من الأدباءِ والعلماء والفقهاء والمحدثين»[3]، ومن هؤلاء: العلامة "عبد القاهر الجرجاني".

وممن ينسب إلى هذه المدينة من الأئمة "أبو نُعَيم عبد الملك بن محمد بن عدي الجرجاني الأستراباذي" الفقيه أحد الأئمة. ومنهم "أبو أحمد عبد الله بن عدي بن عبد الله بن محمد بن المبارك الجرجاني" الحافظ المعروف بـ"ابن القطان" أحد أئمة الحديث والمكثرين منه والجامعين له والرَحالين فيه ومنها "حمزة بن يوسف بن إبراهيم بن موسى بن إبراهيم بن محمد"، وغير هؤلاء كثير.

---

(1) ينظر: الأعلام، الزركلي، 4/ 48.

(2) معجم البلدان، ياقوت الحموي، دار صادر، بيروت، لبنان، ط2، 1995، 2/ 119.

(3) المرجع نفسه، 2/ 119.

صفاته وأخلاقه:

كان منذ صغره محبًّا للعلم، مكبا على التعلّم، فأقبل على الكتب والدرس، خاصة كتب النحو والأدب والفقه؛ ولما كان فقيرًا لم يخرج لطلب العلم نظرًا لفقره، بل تعلم في «جُرْجَانَ» وقرأ كل ما وصلت إليه يدُه من كتب، فقرأ للكثيرين ممن اشتهروا باللغة والنحو والبلاغة والأدب، كسيبويه والجاحظ والمبرَّد وابن دُرَيْد وغيرهم، «وكان عالماً فاضلاً أديباً عارفاً بعلم البيان، له كتاب في «إعجَاز القُرآن» في غاية الحسن ما سبقه أحد في ذلك الأسلوب. من لَم يطالع ذلك الكتاب لا يعرف قدره ودقة نظره ولطافة طبعه، واطلاعه على معجزات القرآن»[1]

وكان الجرجاني ذَا نُسُكٍ وَدين، وَرِعاً قَانِعاً دَخَلَ عَلَيْهِ لِصّ [وهو في الصلاة] فَأَخَذَ مَا وَجد وَهُوَ يَنظر إليه فَمَا قَطَعَهَا[2].

وينتمي عبد القاهر الجرجاني إلى أسرة رقيقة الحال، ولهذا لم يجد فائضا من مال يمكّنُه من أخذ العلم خارج مدينته «جُرجان»، على الرغم من ظهور ولعه المبكر بالعلم والنحو والأدب. وقد عوضه الله عن ذلك بعالمين كبيرين كانا يعيشان في «جُرجَان» هما: أبو الحسين بن الحسن بن عبد الوارث الفارسي النحوي، نزيل «جُرجَان»، وأبو الحسن القاضي علي بن عبد العزيز الجرجاني، قاضي جرجان من قبل الصاحب بن عبّاد. وكان عبد القاهر يعتز بنفسه كثيرًا ويكره النفاق، ولا يُذِلُّ نَفْسَهُ من أجْل المال.

وتهيأت له الفرصة ليتعلم النحو، فأصبح عبد القاهر عالمًا وأستاذًا، واشتهر شهرة كبيرة، وذاع صيته، فجاء إليه طلاب العلم من جميع البلاد يقرؤون عليه كتبه ويأخذونها عنه. ووصل عبد القاهر الجرجاني لمنزلة عالية من العلم، ولكنه لم يُقَدَّر التقدير الذي يستحقه.

---

(1) آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا القزويني، دار صادر، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت]، ص: 351.

(2) ينظر: سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، [د.ط]، 2006، 13/ 505.

أساتذته:

أَخذ النَّحو بجُرْجَان عن "أَبي الحسينِ محمَّدِ بن حسنِ" ابن أُخْت "أَبي عليٍّ الفارسيّ"[1]، وأخذ العلم عن خاله الشيخ "أبي علي الفارسي". كما أخذ الأدب على يد "القاضي الجرجاني" وقرأ كتابه "الوساطة بين المتنبي وخصومه". وقد أشار إلى ذلك ياقوت الحموي بقوله: "وكان الشيخُ عبدُ القاهر الجرجاني قدْ قرأ عليه واغترفَ من بحره، وكان إذا ذكره في كتبه تَبَخْبَخَ به وشمخ بأنفه بالانتماء إليه"[2].

وتتلمذ عبد القاهر على آثار الشيوخ والعلماء الذين أنجبتهم العربية، فهو ينقل في كتبه عن "سيبويه" و"الجاحظ" و"أبي علي الفارسي" و"ابن قتيبة" و"قُدَامة بن جعفر" و"الآمدي" و"القاضي الجرجاني" و"أبي هلال العسكري"، وغيرهم ممن سبقوه.

تلاميذه:

كان عبد القاهر متصدرا لمجالس جُرجَانَ، حيث يفيدُ كلُّ من ارتحل إليها من الوافدين لطلب العلم والمعرفة. فباتَ مقصدَ أهل العلم من كل حدب وصوبٍ، يأتون إليه طالبين ما يفتقرون إليه من معارف، ومن تلامذته: الفصيحي، وهو أبو الحسن علي بن أبي زيد محمد بن علي النحوي، المعروف بالفصيحي، من أهل استراباذ[3]، وهو صاحب كتاب: «الجمل الصغرى»، وقدم بغداد واستوطنها ودرّس النحو بالمدرسة النظامية مدة، وكان يكتب خطاً في غاية الصحة، وكتب كثيراً من كتب الأدب، وانتفع به خلقٌ كثير[4].

---

(1) ينظر: المرجع السابق، 13/ 505.

(2) ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م، 4/ 1797.

(3) ينظر: المرجع نفسه، 5/ 1964.

(4) ينظر: وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، [د.ط]، 1994م، 3/ 337.

كما تتلمذ على يَدَيْ "الجرجاني أبو زكريا التبريزي"، والإمام "أبي عامر الفضل بن إسماعيل التميمي الجرجاني" و"أبي النصر أحمد بن محمد الشَّجَري"، و"أحمد بن عبد الله المهاباذي الضرير"، صاحب «شرح كتاب اللمع»[1].

علمه:

اهتمَّ "عبد القاهر" بالثقافة العربية الإسلامية التي كانت سائدة في عصره اهتماما منقطع النظير، فبحث في علوم القرآن الكريم وما دارت حوله من مباحث ودراسات. وأتقن الفقه الشافعي. وألَمَّ بالدراسات المنطقية؛ وذلك ما يظهر في تقسيماته ودراساته في «أسرار البلاغة» ومجادلاته في «دلائل الإعجاز».

وكان الجرجاني يعرف لغاتٍ أخرى غيرَ العربية؛ فقد عرَف الفارسيَّة والتُّركيَّة والهندية، وبرع في اللغة الهندية إلى الحد الذي جعله يكتشف استفادة بعض شعراء العرب من لغة الهنود وأفكارهم.

واختلفت مجالات واهتمامات عبد القاهر، ولم يبقَ منطويا على علم واحد، بل تعددت مناهل علمه بين اللغة والنحو والصرف والبلاغة، والترجمة، وذلك ما يظهر لنا من خلال المؤلفات التي تركها؛ كأسرار البلاغة ودلائل الإعجاز، والجمل في النحو، والتتمة في النحو أيضا، والمغني في شرح الإيضاح، والمقتصد في شرح الإيضاح كذلك، والعمدة في تصريف الأفعال، وإعجاز القرآن[2]، وغيرها من المؤلفات والكتب القيمة.

ويعد الجرجاني أحد المؤسسين لعلم البلاغة، إن لم نقل: إنه مؤسس هذا العلم، ويعد كتاباه: "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة"[3] من أهم الكتب التي أُلفت في هذا

(1) ينظر: معجم الأدباء، ياقوت الحموي، 1/ 357.
(2) ينظر: الأعلام، الزركلي، 4/ 49.
(3) ينظر: المرجع نفسه، 4/ 49.

المجال، وقد ألفها الجرجاني لبيان إعجاز القرآن الكريم وفضله على النصوص الأخرى من شعر ونثر.

ويعد الإمام الجرجاني من الشخصيات التي وقفت على أسرار البيان العربي ودقائقه، وبخاصة فيما يتصل منها بالأدب والنقد وأسرار النظم ودقائق المعاني. وقد تأثر في كتبه بآراء ومذاهب من سبقوه من رجال النقد والبيان، كالجاحظ والجرجاني والآمدي والعسكري.

ويحكم عبد القاهر في "الأسرار" و"الدلائل" على كثير من الأدباء والشعراء أحكاماً صادقة تدل على عدالة نقده. ويستدل بالكثير من أشعار المحدثين، ويعقد-في الكثير- بينها موازنات تدل على وقوفه على دقائق البيان.

نظرية النظم عند عبد القاهر:

دعا الجرجاني إلى **نظرية النظم**، ومفادها أن ترتيب الكلمات والجمل يحمل في طياته قيما تزيد كلما كان الكلام أكثر إتقاناً وتعبيراً عمَّا في نفس القائل.

وتقوم هذه النظرية على عدم المفاضلة بين اللفظ والمعنى، ومن ثَمّ بين الفصاحة والبلاغة، يقول في دلائل الإعجاز: «يصحُّ التعبير عن المعنى بلفظين مختلفين، ثم يكون لأحدهما مزية على الآخر، وأن أحدهما فصيح، والآخر غير فصيح..»[1]، وإنما تتحقق الفصاحة عنده بعد التأليف وصوغ العبارة، لأن الكلمة في حال إفرادها لا تفضل غيرها وإنما يظهر التمايز في إطار السياق وحسن الأداء، وتمام المعنى، وفي ذلك يقول: « هل تجد أحداً يقول: هذه اللفظة فصيحة، إلا وهو يعتبر مكانها من النظم، وحسن ملاءمة معناها لمعنى جاراتها، وفضل مؤانستها لأخواتها؟ وهل قالوا لفظة متمكنة ومقبولة، وفي خلافه: قلقة ونابية ومستكرهة، إلا وغرضهم أن يعبروا بالتمكن عن حسن الاتفاق بين هذه وتلك من

(1) دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحق: محمد عبد المنعم خفاجي، ص: 183.

معنييهما، وبالقلق والنبوّ عن سوء التلاؤم، وأن الأولى لم تَلِقْ بالثانية في معناها، وأن السابقة لم تصلح أن تكون لفقاً للتالية في مؤدّاها؟»[1].

وإذا كان علم النحو يعنى بالجمل من حيث صحة التراكيب لتحقيق الاتصال بين الناس فإن النظم لا يتحقق إلا بمراعاة ما يقتضيه هذا العلم (أي النحو)، وفي ذلك يقول الجرجاني حين يعرف النظم: «واعلم أن ليس النظم إلا أن تضعَ كلامك الوضع الذي يقتضيه علم النحو وتعملَ على قوانينه وأصوله، وتعرفَ مناهجه التي نهجت فلا تزيغَ عنها»[2].

مؤلفاته:

له مؤلفات جليلة عظيمة، لعلَّ أهمها[3]:

1- دلائل الإعجاز:

وكان لهذا الكتاب صفة السبق فيما يتعلق بالإعجاز البلاغي للقرآن الكريم، إذ إنّهُ –رحمه– الله أخرج علماً كان مكنوزاً في القرآن الكريم وجعله يُبصر النور بعد أن كان مكنوناً بين آياته. ولم يسبق عبد القاهر إلى ذلك أي أحد.

وأراد عبد القاهر بكتابه دلائل الإعجاز أن يَرُدَّ على من كانوا يرجعون إعجاز القرآن إلى الألفاظ، ورفض أن يكون الإعجاز راجعًا إلى المفردات أو حتى معانيها؛ أو جريانها وسهولتها وعذوبتها وعدم ثقلها على الألسنة. كما رفض أن يكون الإعجاز راجعًا إلى الاستعارات أو المجازات أو الفواصل أو الإيجاز، وإنما رد إعجاز القرآن إلى حسن النظم.

---

(1) المرجع السابق، ص: 31.

(2) المرجع نفسه، ص: 97.

(3) ينظر: الأعلام، الزركلي، 4/ 49.

2- أسرار البلاغة:

ويعد هذا الكتاب أساس علم البلاغة، إذ وضع فيه مختلف الأصناف المعروفة للتراكيب اللغوية البلاغية (كالاستعارة والتشبيه والمجاز وغيرها)، وهو ما لم يسبقه إليه أحد أيضا، وهذا الكتاب هو موضوع بحثنا الذي سنجري فيه الجانب التطبيقي للعلل. وسيأتي الحديث عن هذا الكتاب فيما بعد[1].

3- المغني في شرح الإيضاح:

وهو شرح طويل لكتاب "الإيضاح" لأبي علي الفارسي، وقد ذكر الزركليُّ في أعلامه أنه يقع في ثلاثين مجلدا.

4- المقتصد في شرح الإيضاح:

وقد اعتمدنا عليه في هذه المذكرة، وهو شرح متوسط لكتاب الإيضاح، اختصر فيه شرحه السابق له في كتاب "المغني".

5- تفسير فاتحة الكتاب:

ويقع في مجلد واحد.

وقد ذكر له المؤرخون مؤلفات أخرى كالجُمل في النحو، والعمدة في تصريف الأفعال والعوامل المائة، ودرج الدرر في تفسير الآي و السور، والمقتصد في شرح الإيضاح والتتمة في النحو وإعجاز القرآن، وغيرها[2].

(1) ينظر الصفحتين 09، 10 من هذه المذكرة.

(2) ينظر: الأعلام، الزركلي، 4/ 49.

وفاته:

توفي شيخُ البلاغيين (عبد القاهر الجرجاني) سنة 471هـ[1]، في جُرْجَانَ، لكن علمه مازال باقيًا، يغترف منه كل ظمآن إلى المعرفة ويهدي إلى السَّبِيلِ الصَّحِيحِ فِي بَيَانِ إعْجَاز القُرآن الكَرِيم.

ثانيا: فضل "الجرجاني" في البلاغة العربية

من أشهر تآليف الإمام الجرجاني وأجلِّها، يقول القزويني: «ولقد لمعت عبقرية عبد القاهر الجرجاني –المتوفى عام 471هـ– في هذا العهد، وكان مظهر هذه العبقرية اللماحة كتابان جليلان ألفهما قبل وفاته بقليل هما "دلائل الإعجاز" و"أسرار البلاغة" اللذان يعدان حتى اليوم أصلًا ضخمًا من أصول البيان وبحوث البلاغة والنقد والموازنة. وبعد عبد القاهر انطفأ السراج، وذبل العود، وأصيبت الأذواق بالعي والعجز كما أصيبت البلاغة بالتأخر والاضمحلال»[2].

في هذا النص اعتراف صريح بفضل "العلامة عبد القاهر الجرجاني" في علم البلاغة، وذلك بفضل الكتابين العظيمين الذين خلفهما: وهما دلائل الإعجاز، وأسرار البلاغة، فالأول يبحث علم المعاني، بينما يبحث الثاني علم البيان، وما يدرسه من استعارة ومجاز وكناية وتشبيه وغير ذلك من المباحث البيانية، وقد أشار إلى ذلك "الحموي" بقوله: «ويعتبر عبد القاهر الجرجاني، في هذا القرن "الخامس الهجري" واضع علم المعاني، في كتابه دلائل الإعجاز. كما أنه يعد منظر علم البيان، في كتاب أسرار البلاغة»[3].

---

(1) ينظر: المرجع السابق، 4/ 48.

(2) الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحق: محمد عبد المنعم خفّاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، [د.ت]، 2/ 179.

(3) خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجه الحموي، تحق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، [د.ط]، 2004م، 1/ 7.

كما نجد في قول القزويني حكما مباشرا وصريحا على انطفاء سراج البلاغة العربية باضمحلالها وتأخرها، ثم يستدرك بعد ذلك بقوله: «وبعد نحو قرن ونصف قرن ظهر فجأة السكاكي بعقليته المنطقية وذوقه الأعجمي، فأحال البلاغة إلى جدل عقيم في الألفاظ والأساليب، وإلى قواعد جافة لا صلة لها بالذوق ولا بالحياة»[1].

حين نمعن النظر في هذا القول نلاحظ صاحبه، وكأنه يمدح الجرجاني بطريقة غير مباشرة، حينما يصف السكاكي بأنه أضفى على البلاغة صفة المنطقية، وإحالته إياها إلى الجدل العقيم في الأساليب والكلمات بعيدا عن الذوق والحس الفني والأدبي.

لقد حاول عبد القاهر أن يكشف في كتابه "أسرار البلاغة" عن دقائق الصور البيانية بنظرات نفسية وذوقية جمالية رائعة، واستطاع أن يصيغ من خلال ذلك نظرية البيان على نحو ما فعل الشيء ذاته في كتابه (دلائل الإعجاز) عندما وضع نظرية المعاني، وهي نظرية النظم، وكان له في كل ذلك باع طويل؛ إذ كان محيطًا بنماذج الشعر العربي وفرائده، وكان له حس مرهف وبصيرة نافذة، استطاع بهما أن يحرر مسائل هذين العلمين، ويميز أقسامهما ومباحثهما.

(1) المرجع السابق، 1/ 7.

الفصل الأول

التعليل النحوي: النشأة والتطور

سنحاول في هذا الفصل تبيين مفهوم العلة النحوية، والتعليل اللغوي، وكيف ظهر هذا الأصل الجديد في التفكير النحوي، ويشمل هذا الفصل أربعة مباحث:

خصصنا المبحث الأول لتعريف العلة لغة واصطلاحا، بينما جاء المبحث الثاني ليستقصيَ نشأة التعليل النحوي في القرن الأول الهجري. وعالج المبحث الثالث نظرية التعليل في القرن الثاني الهجري. كما عالج المبحث الرابع تطور نظرية التعليل النحوي في القرنين الثالث والرابع.

إن الحديث عن ظهور التعليل في النحو يعني الحديث عن قواعد اللغة العربية، فقد أجمع المؤرخون والرواة على أن العلة النحوية رافقت نشأة النحو. ثم رأيناهم لا يفصلون بينهما، ويعدونهما منطلقًا واحدًا، وإن أكبر شاهد على هذا "كتاب سيبويه"، وهو أول كتاب في النحو وصل إلينا.

وقد افتتن العلماء قديمًا وحديثًا بهذا الكتاب، وأقبلوا عليه يوضحون غرائبه، ويحلون مشكلاته، ويدرسون مسائله، ويشرحون شواهده، ويضعونه موضع التقدير والإجلال؛ حتى كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه: "هل ركبت البحر؟"، تعظيمًا له، واستصعابا له[1]، وتقديرًا لما حواه بين دفتيه من جمع ما تفرق من أقوال المتقدمين من علماء القرن الثاني الهجري، الذين اعتمدوا في بناء آرائهم على مشافهة العرب الخلص في البوادي، كأبي الأسود الدؤلي. ويكفي دليلًا على ما كان لعمل سيبويه من سحر وإغراء إطلاقهم عليه اسم "قرآن النحو"[2].

وقد اختلفت مناهج البحث في العلة، وتنوَّع الحديثُ عنهَا. والتعليل لم يكن أصلاً في النحو، وإنما أصله الفقه والمنطق. ولذلك كانت العلة ثلاثة أنواع: منطقية أو كلامية، فقهية،

(1) ينظر: من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، [د.ط]، [د.ت]، ص: 211.

(2) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط8، 2003م ص: 124.

نحوية. وقبل أن نخوض في تتبع مراحل تطور العلة والتعليل في النحو العربي، سنشير في البداية إلى مفهوم هذين المصطلحين في اللغة وفي اصطلاح النحاة واللغويين.

المبحث الأول: مفهوم التعليل:

سنشير في هذا المبحث إلى مفهوم العلة، والتعليل عند علماء اللغة، وكذلك عند أهل النحو والاختصاص.

1- العلة لغة:

ذهب الخليل إلى أنّ «العِلَّة: المرض. وصاحبُها مُعْتَلٌ. والعِلَّةْ: حدثٌ يَشْغَلُ صاحبه»[1]، وجاء في "الجمهرة" أنه يقال: «عَلَّ يُعَلُّ عَلاًّ وعَلَلاً إذا شَرِبَ شِرْبًا بعدَ شرب. يُقَال: سقى إبِله عللا ونهلا إذا سَقَاهَا سقية بعد سقية، والعل: أَن تعرض الْإِبِل على المِاء بعد السقية الأولى فَإِن شربت فَهِيَ عَالَة وَإِن أَبَت فَهِيَ قاصبة، (...)، وَالْعلَّة من الْمَرَض وَالْعلَّة من الاعتلال جَاءَ بعلة وَجَمعهَا الْعِلَل. والعَلُّ: الضئيل الْجِسْم وَإِن كَانَ كَبِير السن»[2].

يتبين لنا من خلال هذين القولين أن معنى العلة هو المرض، والشرب بعد الشرب، وكذلك الحديث الذي يشغل صاحبه، وإلى هذه المعاني أشار "الزمخشري" في أساس البلاغة[3]،

---

(1) العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، [د.ط]، [د.ت]، 1/ 88.

(2) جمهرة اللغة، ابن دريد، تحق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م، 1/ 157.

(3) ينظر: أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 1/ 675.

و"الرازي" في مختار الصحاح[1]، وكذلك "الفيومي" و"الزبيدي" في كتابَيهما: المصباح المنير[2] وتاج العروس[3]، وغيرهم.

وقد أعرضنا عن إيرَادِ تلك النصوص لأنها تكاد تتفق مع النصين اللذين أوردناهما، هروبا من التكرير والإطالة، ونزوعا إلى الاختصار والإحالة.

2- العلَّة والتَّعليلُ اصْطِلاَحاً:

يقولُ مازن المبارك في تعريف العلة: «هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم، أو بعبارة أوضح، هي الأمر الذي يزعم النحويون أن العرب لاحظته حين اختارت في كلامها وجها معينا من التعبير والصياغة»[4].

ومعنى ذلك أن لكل باب ومبحث في النحو العربي تعليلاً يقتضيه وجودُه، وهو تعليلٌ وضعته العربُ في عقولها، ثم قامت بتجسيده على الواقع، ولولاه لما تم تفسير مختلف الظواهر والأوجه اللغوية العديدة. وتختلف هذه العلل باختلاف المذاهب اللغوية والنحوية، فقد يكون للشيء الواحد علتان أو أكثر، ومن ذلك مسألة عامل الرفع في المبتدأ، قال البصريون بأنه مرفوع بالابتداء، والعامل فيه معنوي، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه مرتفع بالخبر، كما أن الخبر مرتفعٌ بالمبتدأ، أي إنهما مترافعان.

أما "**حسن سَعيد الملخ**" فيذهب إلى أنَّ التعليل «تفسير اقتراني يبين علة الإعراب أو البناء على الإطلاق، وعلى وجه الخصوص وفق أصوله العامة، فهو تفسير؛ لأن التفسير هو الكشف عن المراد من اللفظ نحويا سواء أكان ذلك ظاهرا في المراد، أو غير ظاهر، فمن الظاهر

---

(1) ينظر: مختار الصحاح، زين الدين أبو بكر الرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: لبنان، ط5، 1999م، 1/ 216.

(2) ينظر: المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، [د.ط]. [د.ت]، 2/ 426.

(3) ينظر: تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت]. 2/ 61.

(4) مازن المبارك، النحو العربي، المكتبة الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 1965م، ص: 90.

تعليل رفع كلمة "**زيد**" في جملة: "**جاءَ زيدٌ**" بأنها فاعلٌ. ومن غير الظاهر تعليل عدم جزم (أن) المخففة الناصبة للمضارع، مع أن الأصل النظري لعملها [هو] الجزم، بأن شابهت (أَنَّ) الناصبة للاسم، فَنَصَبَتْ»[1].

يشير الباحث في هذا النص أن التَّعليل النَّحْوِي هو التَّفسير الذي يبين حالة الإعراب أو البناء سواء أكان ذلك بصفة مطلقة أم خاصة، ولعل ذلك لا يقتصر على حالتي الإعراب والبناء كما صرَّح بهما الباحث، بل يتعداهما إلى مختلف المباحث والمصطلحات اللغوية الأخرى؛ لأنه يكاد أن لا يكون شيءٌ في النحو إلا وهو في حاجة إلى التعليل.

كما أشار الباحث إلى نوعين من التعليل، **أحدهما ظاهر**، ويمكن أن نطلق عليه هنا مصطلح "**التَّعليل المباشر**"، وهو الذي يمثل العلل التعليمية، كقولنا: «ارتفعت كلمة "زيد" في «قامَ زيدٌ»، لأنها فاعل، والفاعل حكمه الرفعُ.

أما **النوع الثاني**، فهو التعليل **غير الظاهر**، والذي يمكن أن نطلق عليه مصطلح: "**التعليل غير المباشر**"، ومثالُه تعليل عدم جزم (أنْ) المخففة الناصبة للمضارع؛ لأنها شابهت (أَنَّ) الناصبة للاسم، فعملت النصب مثلها، ولم تجزم، ويمكن أن نضع مصطلحا جديدا لهذا النوع الذي يقوم على تعليل النقيض أو العكس، وهو: **التعليل العكسي**، كقولنا: لِمَ لا يكون الفاعل منصوباً مثلا ؟!. فتعليلُ مثلِ هذا يَخْتَلف عن تعليل: لِمَ يَأْتِي الفاعلُ مرفوعًا؟.

(1) نظرية التعليل في النحو العربي بين القدماء والمحدثين، حسن الخميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000م. ص: 29.

المبحث الثاني: نشأة التعليل في القرن الأول الهجري.

رافق التعليل نشأة النّحو، ولم يكن منفصلا عنه، بل كان مختلطا به، وهذا ينطبق على أغلب العلوم والفنون التي تظهر في البداية ممزوجة بغيرها إلى أن تستقل عن غيرها.

وما يؤكد اقترانَ التعليل بالنحو عدم فصل الرواة القدامى بينهما، فينسبون إلى أبي الأسود الدؤلي وضع أبواب من النّحو، والتكّلم في مسائل النّتعليل والقياس.

يقول "ابن سلام الجمحي": «كان أول من أسس العربية، وفتح بابها، وأنهج سبيلها، ووضع قياسها أبو الأسود الدؤلي، وإنما قال ذلك حين اضطرب لسان العرب، وغلبت السليقة، وكان سَرَاة الناس يلحنون؛ فوضع باب الفاعل، والمفعول، والمضاف، وحروف الجر، والرفع، والنصب، والجزم »[1].

يشير "ابنُ سَلاَّم" إلى أن أبا الأسود هو واضع العربية والقياس. والقياس لا يكون إلا بالتعليل؛ لأنه أحد أركانه –بطبيعة الحال– فيظهر لنا من هذا أن النحو والتعليل نشآ معا.

ويقول السيوطي: «كان أولَ من رسم للناس النحو أبُو الأسود الدؤلي، وكان (...) [قد] أخذ ذلك عن أمير المؤمنين علي بن أبي طالب رضي الله عنه، وكان أعلم الناس بكلام العرب وزعموا أنه كان يجيب في كل اللغة»[2].

ويمكن أن نسجِّل اختلافا في واضع النحو، فهناك من يؤكد أن أبا الأسود هو واضعه، في حين نجد جماعة من اللغويين ينسبونه إلى الإمام علي رضي الله عنه، كما أشار إلى ذلك ابن النديم في الفهرست[3].

وما دام النحو يحتاج إلى تعليل وتفسير مُخْتلف الظواهر اللغوية، فإنَّ مسألة العلة في النحو قد ظهرت مرافقة له منذ نشأته، وإلى اليوم.

---

(1) طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجُمَحِي، تحق: محمود محمد شاكر، دار المدني، السعودية، [د.ط]. ص: 12.

(2) المزهر في علوم اللغة وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 2/ 341.

(3) ينظر: الفهرست: عبد الله النديم، تحق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، ط2، 1997م ، ص: 40.

وسنشير الآن إلى أبرز من تطرق إلى العلل في المرحلة الأولى للنحو، وهي مرحلة ما قبل كتاب سيبويه، وسنتطرق فيها إلى كل من ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب.

أولا– ابن أبي إسحاقٍ الحَضْرَمِي:

هو عبد الله بن أبي إسحاق مولى آل الحضرمي المتوفى سنة 117 للهجرة، وهو من علماء الفترة التي بين أبي الأسود والخليل[1]، وهو ليس تلميذا لأبي الأسود، وإنما هو من القراء[2]. يقال: إنه أول من علل النحو وإنه كان شديد التجريد للقياس. قال "ابن سلام": "كان أول من بَعَجَ "فتق" النحو ومد القياس وشرح العلل"[3]، وبذلك يجعله الواضع الأول لعلم النحو، إذ يجعله أول من اشتق قواعده وأول من طرد فيها القياس، بحيث يحمل ما لم يسمع عن العرب على ما سمع عنهم.

سئل عنه يونس بن حبيب فقال: "هو والنحو سواء". ولم يُنْقَل عن ابن أبي إسحاق كتاب في النحو لكنه عني بالهمز ومهر فيه حتى كان له فيه كتاب[4]. وبرع فيه حتى روي أن والي البصرة في عهد "هشام بن عبد الملك" جمع بين أبي عمرو ابن العلاء وابن أبي إسحاق، فقال أبو عمرو: "فغلبنِي ابن أبي إسحاق بالهمز يومئذ"[5].

واشتهر "ابن أبي إسحاق" بكثرة تتبعه لزلات الشعراء وتلمسه الأخطاء لهم. وأشهر من تعرض له الفرزدق، وله معه قصص كثيرة. فمن ذلك أنه سأله يومًا: كيف تنشد هذا البيت:

وَعَيْنَانِ قَالَ اللهُ: كُونَا، فَكَانَتَا ♣ فَعُولاَنِ بِالأَلْبَابِ مَا تَفْعَلُ الخَمْرُ

(1) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 90.

(2) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، [د.ط]، [د.ت]، ص: 18.

(3) ينظر: طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجمحي.

(4) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 90.

(5) ينظر: المرجع نفسه، ص: 91.

فقال الفرزدق: "فَعُولاَنِ". فرد ابنُ أبي إسحاق: ما كان عليك لو قلت: «فعولين؟» فقال الفرزدق: «لو شئتُ أنْ أُسَبِّحَ لسبَّحْتُ، ونَهَضَ فلم يَعْرِفْ أحدٌ مُرَادَهُ[1].

أي لو نصب لأخبر أن الله خلقهما وأمرهما أن تفعلا ذلك، وإنما أراد: أنهما تفعلان بالألباب ما تفعل الخمر. قال ابن جني: «كان هنا تامة غير محتاجة إلى الخبر، فكأنه قال: وعينان قال الله: احدثا فحدثتا، أو اخرجا إلى الوجود فخرجتا»[2].

فكلمة: (فَعُولاَنِ) في البيت ليست خبرا لـ(كَانَتَا)؛ لأن (كَانَ) هُنَا تَامَّةٌ، لا تحتاج إلى اسم وخبر، وذلك نحو قوله تعالى: ﴿ بَدِيعُ ٱلسَّمَٰوَٰتِ وَٱلۡأَرۡضِ وَإِذَا قَضَىٰٓ أَمۡرٗا فَإِنَّمَا يَقُولُ لَهُۥ كُن فَيَكُونُ ﴾[[02 سورة البقرة: 117].

وتعرض ابن أبي إسحاق للفرزدق في شعر له، إذ عابه على قوله:

وَعَضَّ زَمَانٌ يَا بْنَ مَرْوَانَ لَمْ يَدَعْ ♣ مِنَ المَالِ إلاَّ مُسْحَتًا أَوْ مُجَلَّفُ

وسأله: عَلاَمَ رَفَعْتَ؟ فقالَ الفرزدق: على مَا يَسُوؤُكَ وَيَنُوؤُكَ. علينَا أنْ نَقُولَ وعَلَيْكُمْ أنْ تَتَأَوَّلُوا.

وذلك أن حَقَّ كَلِمَةِ (مُجَلَّفٍ) أن تأتيَ بالنصب لا بالرفع؛ لأن الأولى مفعول به، والثانية معطوفة على الأولى، فلا وجه للرفع هنا أبدا؛ لأن القياس النحوي يحتم ذلك ويوجبه. ويَبْدُو أن الفرزدق قصد إلى الاستئناف حتى لا يحدث في البيت إقواءٌ يخالف به حركة الروي في القصيدة.

وكانت مراجعته المستمرة له تغضبه، فهجاه بقصيدة يقول فيها:

فَلَوْ كَانَ عَبْدُ الله مَوْلَى هَجَوْتُهُ ♣ وَلَكِنَّ عَبْدَ اللهِ مَـوْلَى مَوَالِيَـا

---

(1) المرجع السابق، ص: 91.

(2) الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط4، [د.ت]. 3/ 305

فقال له ابن أبي اسحاق: «وهذا أيضًا خطأ، كان يجب أن تقول: مَوَالٍ لاَ مَوَالِيَا»[1]؛ وذلك لأن كلمة (مَوَالٍ) اسمٌ منقوصٌ، تحذف يَاؤُهُ إذا جاء نكرة مرفوعة أو مجرورة.

من هذه المحاورات المتعددة بين "ابن أبي اسحاق" والشاعر "الفرزدق" يتبين لنا مدى الاحتكام للقياس في تعليل الظواهر اللغوية، وما ينبغي للقاعدة من الاطِّراد؛ إذ لا يجوز للشاعر مهما كان فصيحا أن يخرج عليها. فتخطئته للفرزدق الذي كان معدودا من الشعراء الإسلاميين الفصحاء في أكثر من موضع، مبنية عل تعليل محكم. ونصل إلى هذه الحقيقة حينما نسمع الفرزدق يقول: "علي أن أقول وعليكم أن تحتجوا"، وما هذا إلا دليلاً على أن بيان الحجج يعني تعليل الأسباب التي أدت إلى حركة الإعراب، وطرق التخريج المختلفة التي تتحايل على الخطأ حتى تجعله صوابا. وحول هذا المعنى يقول الفرزدق: «قلتُ هذا البيت ليشقى به النحويون»، ولعّله يريد بشقاء النّحويين إعْمَالُهُم فكرُهم في إيجاد الأسباب أو العوامل التي أدَّت إلى تلك الأوجه[2].

ويروى أن "يونس بن حبيب" سأله عن كلمة "السُّوَيقُ"، وهو الناعم من دقيق الحنطة، هل ينطقها أحد من العرب "الصُّوَيْق" بالصَّاد؟ فأجابَهُ: نعم. قبيلة عمرو بن تميم تقولها[3].

من خلال ما تقدم نستنتج أن "ابن أبي إسحاق" لم يعتنِ بالقياس على قواعد النحو فقط، بل اهتم أيضا بالتعليل للقواعد تعليلا يمكِّن لها في ذهن تلاميذه. والقياس عليها قياسا دقيقا بحيث لا يصح الخروج عليها، إلى درجة تخطئته كل من ينحرف في تعبيره عنها.

---

(1) البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 91.

(2) بنظر: أحمد سليمان ياقوت، ظاهرة الإعراب، ص: 64.

(3) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 23.

ويبدو أنَّ "ابنِ أبي إسحاق" بآتباعه هذا المنهج الّتعليلي قد فتح المجال واسعا أمام النحاة للاجتهاد، وكان من الّنحاة الذين تخرَّجُوا على يديه عيسى بن عمر الثقفي.

ثانيا: عيسى بن عمر الثقفي:

وهو بصري، من موالي آل خالد بن الوليد، نزل في ثقيف فنُسب إليها، وهو أهم تلاميذ ابن أبي إسحاق. كان نحويًّا بصريًّا كفيفًا مولعًا بالغريب، ومما حكي عنه في ذلك أنه سقط ذات يوم في سوق البصرة مغشيًّا عليه، ودار الناس حوله يقولون: مصروع. فلما أفاق من غشيته أمر الناس أن ينفضوا من حوله بلغة حشاها بالغريب من الألفاظ وحوشي الكلام، حتى إن الناس لم يفهموه، إذ قال لهم: «**مَا لَكُمْ تَكَأْكَأْتُمْ عَليَّ كَتَكَأْكُئِكُمْ عَلَى ذِي جِنَّةٍ. اِفْرَنْقِعُوا عَنِّي**». فعلَّق أحد الحاضرين بقوله: "إنَّ جِنيَّتَهُ تَتَكلَّمُ الهِنْدِيَّة[1].

ترك كتابين هما "الجامع" و"المكمل" وقد مدحهما الخليل ابن أحمد بقوله:

بَطُلَ النَّحْـوُ جَمِيعًـا كُلُّهُ ♣ غَيْرَ مَا أَحْدَثَ عِيسَى بْنُ عُمَـرْ

ذَاكَ إِكْمَـالٌ وَهَـذَا جَامِعٌ ♣ فَهُـمَا لِلنَّـاسِ شَـمْسٌ وقَمَـرْ

ولكنَّ الكتابين فُقِدَا ولَمْ يُعْثَر لَهُمَا على أثرٍ[2].

وقد سار "عيسى بن عمر" على نهج أستاذه "ابن أبي إسحاق" يطرد القياس ويعمّمه. ومن أقيسته ما حكاه سيبويه عنه من أنه كان يقيس النصب في كلمة "يا مطرا" في قول الأحوص:

سَلاَمُ اللهِ يَا مَطَراً عَلَيهَا ♣ وَلَيْسَ عَلَيْك يَا مَطَرُ السَّلاَمُ

على النصب في كلمة "يا رَجُلاً" وكأنه يجعل (مَطَراً) في تنوينها ونصبها كالنكرة غير المقصودة. فرأى اختيارَ النصبِ في الألفاظ التي جاءت عن العرب في بعض العبارات مرفوعة ومنصوبة، وكأّنه أحس بأن العرب تنزع إلى النصب، أكثر مما تنزع إلى الرفع، وتعليلُ ذلك خفَّةُ النصب، فَجعَلَ النَّصْبَ فَوق الرفع وعدَّهُ الأَسَاسَ[3].

([1]) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 89.

([2]) ينظر: الفهرست، ابن النديم، ص: 41 وما بعدها.

([3]) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 26.

وكان مثل ابن أبي إسحاق يطعن على العرب الفصحاء إذا خالفوا القياس، وكان يصعد في هذا الطعن حتى العصر الجاهلي[1]، من ذلك تخطئته النابغة في قوله:

فَبِتُّ كَأَنِّي سَاوَرَتْنِي ضَئِيلَةٌ ♣ مِنَ الرَّقْشِ فِي أَنْيَابِهَا السُّمُّ نَاقِعُ

إذ جعل القافية مرفوعة، وحقها أن تنصب على الحال؛ لأن المبتدأ قبلها تقدمه الخبر وهو الجار والمجرور، وكأنه النابغة ألغاهما لتقدمهما وجعل ناقعا الخبر[2].

ومن أقيسة "عيسى بن عمر" في القراءات أنه كان يقرأ الآية الكريمة: ﴿وَلَقَدْ ءَاتَيْنَا دَاوُۥدَ مِنَّا فَضْلًا يَٰجِبَالُ أَوِّبِى مَعَهُۥ وَٱلطَّيْرَ وَأَلَنَّا لَهُ ٱلْحَدِيدَ﴾ [34 **سورة سبأ:** 10]، بنصب كلمة «الطير»، وكان يقول هو على النداء كما تقول: "يا زيدُ والحارثَ. ويروى أنه كان يخالف جمهور القراء في قراءة الآية الكريمة: ﴿قَالَ يَٰقَوْمِ هَٰٓؤُلَآءِ بَنَاتِى هُنَّ أَطْهَرُ لَكُمْ فَٱتَّقُوا۟ ٱللَّهَ وَلَا تُخْزُونِ فِى ضَيْفِىٓ أَلَيْسَ مِنكُمْ رَجُلٌ رَّشِيدٌ﴾ [37**سورة هود:** =**78**]، إذ كان يقرؤها بنَصْبِ «أَطْهَرَ» عَلَى الحَالِ، وَجَعْلِ «هُنَّ» ضميرَ فَصْلٍ[3].

وقد روى "سيبويه" عنه أنه كان يلفظ قولهم:"اُدْخُلُوا الأوَّلَ فالأوَّلَ" بِرَفْعِ الكلمتين الأخيرتين على تقديرِ أنَّهُمَا مَرْفُوعَتَانِ بفِعْلٍ مُضَارِعٍ مَحْذُوفٍ تَقْدِيرُهُ: " أُدْخُلُوا، ولِيَدْخِلِ الأوَّلُ فالأوَّلُ". وكأنه لَقَّنَ تِلميذَهُ الخَلِيلَ والنُّحَاةَ مِنْ بعده فكرةَ تقديرِ العوامل المحذوفة التي عَمَّمُوهَا فِي كثير من العبارات[4].

ثالثا: أبو عمرو بن العلاء:

واسمه زبان بن العلاء التميمي المازني، ولد سنة 70 للهجرة بمكة ونشأ وعاش بالبصرة حتى توفي بها سنة 154 للهجرة، وقد تتلمذ لابن أبي إسحاق على نحو ما تتلمذ عيسى بن

(1) ينظر: المرجع السابق، ص: 25.
(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 25، 26.
(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: 26.
(4) ينظر: المرجع نفسه، ص: 27.

عمر، غير أن عيسى قصر عنايته أو كاد على النحو، أما أبو عمرو فعني بإقراء الناس القرآن في المسجد الجامع بالبصرة. وكانت دفاتره ملء بيته إلى السقف[1].

كان من أكثر الناس علما بالعربية وغريبها، وهو نحويٌّ لغوي ثقة مرضيٌّ[2]، أحد الأعلام في النحو واللغة وأحد القراء السبعة. أعلم الناس بالقراءات العربية وأيام العرب والشعر، حتى قيل: خذ قراءة أبي عمرو، فيوشك أن تكون إسنادا[3].

وسئل أبو عمرو بن العلاء: هل كانت العرب تطيلُ؟ قال: نعمْ، ليسمع منها. وسئل: هل كانت توجز؟ قال: نعم، ليحفظ عنها. ومدارُ الأمر على الإفهام والتفهيم، وخير الكلام ما شاكل الزمان[4].

وقال ابن جني عنه: «كان ممن نظروا في النحو والتصريف وتدربوا وقاسوا»[5]. ولكن لم يكن هذا هو الجانب الذي شغله، ولعل ذلك هو السبب في أن سيبويه لم يرو عنه ولا عن تلاميذه شيئا مهما له في النحو ومسائله، إنما روى عنه بعض الشواهد اللغوية، ولم يأخذها عنه مباشرة، إنما أخذها عن تلميذه يونس بن حبيب، وكأنه لم يلقه ولم يجلس إليه. وفي أخباره ما يدل على أنه كان يأخذ بالاطراد في القواعد ويتشدد في القياس[6].

ومن تعليلات أبي عَمْرو أنه يَقُول فِي تصغير «حبارى»: حبيرة فيحذفها ويبدل مِنْهَا هَاء التَّأْنِيث لتَكون فِي الِاسْم عَلامَة تَأْنِيث، وَيفْعل ذَلِك بِكُل مَا فِيهِ ألف التَّأْنِيث خَامِسَة

([1]) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 22.

([2]) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت]، 1/ 200. والمنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، [د.ب]. ط1، 1954، ص: 448.

([3]) ينظر: أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، عبد الرزاق بن حمودة القادوسي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان، القاهرة، مصر. 2010م، ص: 15.

([4]) ينظر: اللباب في قواعد الإعراب، محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1983م، ص: 166.

([5]) الخصائص، ابن جني، 1/ 249.

([6]) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 27.

فَصَاعِدا. وَيَقُول لم يجز إثباتها؛ لِأَنَّهَا سَاكِنة، فَإِذا حذفتها لم يخل الِاسْم من عَلامَة تَأْنِيث ثَابِتَة[1].

وقد كان "أبو عمرو بن العلاء" كثيرا ما يتحاور مع عيسى بن عمرو حول أوجه الإعراب وفي قراءة بعض الآيات فكان يكون لكلّ منهما رأي وتعليل، ومن ذلك اختلافه معهُ في قولهم: "ليسَ الطَّيِّبُ إلاَّ المِسْك" فكان أبو عمرو يجيز الرفع، وعيسى بن عمر ينكره. وحين تَحَاجَّا؛ قال أبو عمرو له: "نِمْتَ وَأَدْلَجَ النَّاسُ. ليس في الأرض حجازى إلا وهو يَنْصِب، ولاَ تَمِيميٌّ إِلاَّ وَهُوَ يَرْفَعُ". واحتكما إلى الأعراب فشهدوا لأبي عمرو بن العلاء[2].

ومن تعليلاته ما رواه عنه الأصمعي قال: «سمعت أعرابيا يقول: فلان لغوب أي أحمق. جاءته كتابي فاحتقرها. قال: فقلت له: أتقول جاءته كتابي؟ فقال: أليس بصحيفة؟، فحمله على المعنى»[3].

فالعربي نطق بعبارة يتوهم أن ظاهرها مخالف الصواب؛ إذ إنه عامل الكتاب –وهو لفظ مذكر– معاملة المؤنث، فأنث له الفعل جاءته، وأعاد الضمير إليه مؤنثًا احتقرها. وقد أنكر أبو عمرو بن العلاء صنيع الأعرابي، وسأله: "أتقول: جاءته كتابي؟ " وهو سؤال يُفهم منه الإنكار على الأعرابي تأنيث المذكر، فقال الأعرابي مجيبًا عما ارتكبه من التأنيث بأنه يطلق على الكتاب صحيفة فيؤنث باعتبارها؛ لأنهما بمعنًى واحد، أي إنه محمول عليها في المعنى.

---

(1) ينظر: المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت]، 2/ 262. وينظر: علل النحو، ابن الوراق، تحق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999، ص: 485.

(2) ينظر: البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، ص: 90.

(3) نزهة الألباء، في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م.، ص: 37.

ومن آرائه النحوية أنه كان يرى أن المنصوب في قولهم: "حبذا محمدٌ رجلًا" تمييز وليس حالاً. وكان يترك صرف «سَبَأ»، في قوله تعالى﴿ فَمَكَثَ غَيْرَ بَعِيدٍ فَقَالَ أَحَطتُ بِمَا لَمْ تُحِطْ بِهِۦ وَجِئْتُكَ مِن سَبَإٍۭ بِنَبَإٍ يَقِينٍ ﴾[27 سورة النمل: 22]، وكأنه جعله اسما للقبيلة[1].

رابعا: يونس بن حبيب:

وهو من موالي بني ضَبَّة، وقد لحق ابن أبي إسحاق وروى عنه، إذ وُلد سنة 94 للهجرة، وعاش طويلا، توفي سنة 182، ويظهر أنه اختلف إلى حلقات عيسى بن عمر، وقد لزم أبا عمرو بن العلاء، ورحل إلى البادية وسمع عن العرب كثيرا، مما جعله راويا كبيرا من رواة اللغة والغريب، ولعل ذلك ما جعله يصنف كتابا في اللغات. وكانت حلقته في البصرة تغص بالطلاب، وفي مقدمتهم أبو عبيدة اللغوي وسيبويه[2].

وكان يونس يخالف الخليل وسيبويه، في مختلف الآراء والتعليلات النحوية، ومن ذلك أن الخليل كان يرى أن الزائد في مثل: «قطّع» هو الحرف الأول، وكان يونس يرى أنه الحرف الثاني[3]. وكان الخليل يرى أن مفعول «نَنْزِعْ» محذوف في الآية الكريمة: ﴿ ثُمَّ لَنَنزِعَنَّ مِن كُلِّ شِيعَةٍ أَيُّهُمْ أَشَدُّ عَلَى ٱلرَّحْمَٰنِ عِتِيًّا ﴾[19 سورة مريم: 69]، والتقدير: لَنَنْزِعَنَّ الفريقَ الذين يُقَالُ فيهم: أَيُّهُم أَشَدُّ، وقال يونس: جملة "أيهم أشد" هي المفعول[4].

وكان "الخليل" و"سيبويه" يَرَيَانِ أنَّ تصغير قبائل: «قُبَيْئِل»، وكان يونس يرى أن تصغيرها: «قُبَيِّل»[5]. وكان يذهب إلى أن تاء "أخت" و"بنت" ليست للتأنيث؛ لأن ما قبلها ساكن صحيح, ولأنها لا تبدل في الوقف هاء[6].

---

(1) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 28.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 28.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: 29

(4) ينظر: المرجع نفسه، ص: 29

(5) ينظر: المنصف، ابن جني، 2/ 85.

(6) ينظر: شوقي ضيف، المدارس النحوية، ص: 29.

ويبدو التّعليل في هذه المرحلة، وهي مرحلة ما قبل كتاب سيبويه، ارتبط بالحكم النحوي، فيكون المعيار النّحوي مقياسا للصَّوَابِ وعلّة لرد الخطأ واللحن، ولذلك استخدم النّحاة في هذه المرحلة علّة المعنى، فجاء التّعليل اجتهاداً من النُّحاة يدل على قدرتهم على الاستنباط والتأويل.

المبحث الثالث: التعليل النحوي في القرن الثاني الهجري:

سنتطرق في هذا المبحث إلى تطور فكرة التعليل في القرن الثاني، ويمثل هذا القرن سيبويه في "الكتاب.

فـ"سيبويه" هو أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر إمام البصريين في النحو غير منازع، أصله من فارس. ونشأ بالبصرة، وكان في لسانه حبسة، أخذ النحو عن أعلم العلماء العربية الخليل بن أحمد الفراهيدي، وعيسى بن عمرو، ويونس بن حبيب[1]، وأخذ الفقه والحديث على حماد بن سلمة الذي كان السبب في إقباله على النحو[2].

وذلك أنه قصد "حماداً بنَ سَلمةَ"؛ يطلب عليه الحديث، فاستملى عليه الحديث: "ما أحدٌ مِنْ أَصْحَابي إلاَّ وقدْ أَخَذْتُ عَلَيْهِ، لَيْسَ أَبَا الدَّرْدَاءِ" فَقَرَأَ سِيبَوَيهِ "ليسَ أبُو الدَّرْدَاءِ". فَصَاحَ بِهِ أُسْتَاذُهُ حمَّاد: "لَحَنْتَ يَا سِيبَوَيهِ" فَقَال: "لاَ جَرَمَ، لأَطْلُبَنَّ عِلْماً لاَ تُلَحِّنُنِي فِيهِ أَبَداً". ثم لزم الخليل[3].

وكان "سيبَوَيهِ" ذكياً متوقِّد الذِّهن، جيد القريحة، مِمَّا جعله يفوق أقرانه ويكفيه شاهداً على ذلك كتابه الذي لم يُؤَلَّف مثله في فنِّه[4].

---

(1) ينظر: الأصول في النحو، ابن السراج، 1/ 95. والمنصف، ابن جني، ص: 356.

(2) أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، [د.ط]، [د.ت]، 1/ 121.

(3) ينظر: من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، ص: 210.

(4) ينظر: إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002، ص: 63.

ورُوِيَ أنه إذا أقبل على الخليل بن أحمد أَجَلَّهُ وقال: مرحبا بزائر لا يُمَلُّ. وكتابه يعتبر خير الكتب التي ألفت في النحو وأجمعها لمسائله، ناظر الكسائي ببغداد بمجلس يحي بن خالد البرمكي فناصروا الكسائي عليه في مسألة العقرب والزنبور، واتجه إلى فارس ومات في سنة 180 ودفن بشيراز[1].

وصل كتاب "سيبويه" إلى درجة من النضج لم يصل إليها كتاب في النحو قبله، ولن يبلغها كتاب بعده، لذلك نرى كثيرا من النحاة وغيرهم ينوهون به تنويها عظيما، من ذلك قول أبي عثمان المازني تلميذ الأخفش: "من أراد أن يعمل كتابا كبيرا في النحو بعد كتاب سيبويه فليستحْيِ"، ويقول الجاحظ: "أردت الخروج إلى محمد بن عبد الملك "الزيات وزير المعتصم" ففكرت في شيء أهديه إليه، فلم أجد شيئا أشرف من كتاب سيبويه، وقلت له: أردت أن أهدي إليك شيئا، ففكرت، فإذا كل شيء عندك، فلم أر أشرف من هذا الكتاب، وقد اشتريته من ميراث الفراء، فقال ابن عبد الملك: والله ما أهديت إلي شيئا أحب إلي منه"[2].

ولم يكتف "سيبويه" في (الكتاب) بجمع آراء الخليل وغيره من النحاة الأولين الذين شافهوا العرب الخلص فحسب، بل كان يناقش هذه الآراء بثاقب فكره وصائب رأيه، وقوة حجته، وغزارة مادته التي جمع الكثير منها عن طريق مشافهته العرب في البوادي، وقد حفل كتاب سيبويه بالمسموع من العرب، كما تكثر التعليلات فيه كثرة لافتة للنظر، فلا يكاد يترك حكمًا من غير تعليل، وهو لا يعلل فقط لما كثر في ألسنتهم، واستنبطت على أساسه القواعد؛ بل يعلل أيضًا لما يخرج على تلك القواعد[3].

ولذلك، فإن العلماء قديمًا وحديثًا افتتنوا بهذا الكتاب، وأقبلوا عليه يوضحون غرائبه، ويحلون مشكلاته، ويدرسون مسائله، ويشرحون شواهده، ويضعونه موضع التقدير

---

(1) ينظر: توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي المصري، شرح وتحق : عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. ط1، 2008، ص: 270

(2) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 15.

(3) ينظر: أصول النحو، فريق من الباحثين، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، [د.ط]، [د.ت]، ص: 15.

والإجلال؛ حتى كان المبرد يقول لمن أراد أن يقرأه عليه: "هل ركبت البحر؟"، تعظيمًا له، واستصعابا له[1]، وتقديرًا لما حواه بين دفتيه من جمع ما تفرق من أقوال المتقدمين من علماء القرن الثاني الهجري، الذين اعتمدوا في بناء آرائهم على مشافهة العرب الخلص في البوادي، كأبي الأسود الدؤلي.

ويكفي دليلًا على ما كان لعمل سيبويه من سحر وإغراء إطلاقهم عليه اسم "قرآن النحو"[2].

وقد قسَّم "سيبويه" كتابَهُ إلَى قِسْمَين: خصَّصَ الأولَ للنحو ومباحثِه، و«كاد لا يترك في هذه المباحث جانبا إلا استقصاه من جميع أطرافه في الجزء الأول من الكتاب وأوائل الجزء الثاني»[3]. أما القسم الثاني فهو مخصص لعلم التصريف، حيث أحاط فيه «بكل تفاصيل هذا الفن إحاطة تامة، واصلا إياه بمادة صوتية واسعة من مثل الحديث عن الإمالة والوقف والروم والإشمام والإشباع وما إلى ذلك»[4].

ويُعَدُّ كتاب سيبويه أول بحث جامع للعلل النّحوية[5]. وقد وصفه الزجاجي بأنّه «الغاية في تصحيح القياس واستخراج مسائل النّحو وتعليله»[6]؛ لأنه «استنبط من علل النّحو ما لم يستنبطه أحد وما لم يسبقه إليه سابق»[7].

ومن نماذج تعليلاته قوله في الكتاب: « وزعم الخليل –رحمه الله– أنهم نصبوا المضافَ نحو "يا عبدَ الله" و"يا أخانا"، والنكرة حين قالوا: "يا رجلا صالحا"، حين طال الكلام، كما نصبوا: هو قبلَك وهو بعدَك. ورفعوا المفردَ، كما رفعوا قبلُ وبعدُ، وموضعهما واحد،

---

(1) ينظر: من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، ص: 211.

(2) ينظر:البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط8، 2003م، ص: 124.

(3) المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 61.

(4) المرجع نفسه، ص: 61.

(5) ينظر: النحو العربي، مازن المبارك، ص: 51.

(6) نزهة الألباء، الأنباري، ص: 45.

(7) المرجع نفسه، ص: 47.

وذلك قولك: يا زيدُ ويا عمرو. وتركوا التنوين في المفرد كما تركوه في قبلُ. قلت: أرأيتَ قولهم يا زيدُ الطويلَ، علامَ نصبوا الطويل؟ قال: نُصب لأنه صفةٌ لمنصوب. وقال: وإن شئت كان نصباً على "أعني". فقلت: أرأيتَ الرفعَ على أي شيء هو إذا قال يا زيدُ الطويلُ؟ قال: هو صفةٌ لمرفوع»[1].

وكان سيبويه يهتم في تعليلاته بكثرة قياس الشبيه على شبيهه والّنظير على نظيره، ويورد الأمثلة الكثيرة والشواهد المستفيضة من كلام العرب الفصحاء. ومثال ذلك قوله: «والجزم في الأفعال نظير الجر في الأسماء، ومن ثم لم يضمروا الجازم، كما لم يضمروا الجار»[2].

ويقول في موضع آخر: «لا يجوز أن تقول: "لم زيد يأتك"، فلا يجوز أن تفصل بينها وبين الأفعال بشيء، كما لم يجز أن تفصل بين الحروف التي تجر، وبين الأسماء بالأفعال؛ لأن الجزم نظير الجر»[3]. فهذه التعليلات تقوم على المناظرة والمقارنة.

ونجد سيبويه يعلل لإعراب المضارع وتسميته باسمه بأّنه يضارع أو يشابه اسم الفاعل في معناه ووقوعه موقعه بقوله: «فأّنك تقول إن عبد الله ليفعل.كما تقول: إن عبد الله لفاعل. في ما تريد من معنى. وأيضا فأّنك تلحق به لام الابتداء، كما ألحقتها باسم الفاعل في نفس العبارتين المذكورتين، وهي لا تدخل إلا على الأسماء، ويمتنع دخولها على الأفعال الماضية، وبهذا كّله استحق المضارع أن يعرب وأن يدخل على آخره الرفع والنصب والجزم»[4].

---

(1) الكتاب، سيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م، 2/ 182.
(2) المرجع نفسه، 3/ 9.
(3) المرجع نفسه، 3/ 11.
(4) المرجع نفسه، 1/ 261.

فهنا نجده قد علل مشابهة المضارع باسم الفاعل، بكونه يأتي في معناه، ويقبل دخول لام الابتداء كالأسماء، فاستحق بذلك هذا الشبه، وأصبح معربا كالأسماء، وغير مبني كالماضي والأمر.

كما أنه عَلَّلَ حذف خبر المبتدأ بعد لولا، بقوله: «ولكن هذا –يعني الخبر– حذف حين كثر استعمالهم إياه في الكلام»[1].

ولا بأس أن نكتفي بذكر هذه النماذج القليلة من التعليل عند سيبويه، ولكن ما نلاحظه أنه يعتمد على منهج التّناظر، ومراعاة سياق الحال، وكثرة الاستعمال، والمعنى.

المبحث الرابع: التعليل النحوي في القرنين الثالث والرابع الهجريين:

أولا: التعليل في القرن الثالث:

ظهر في هذا القرن من اعتنى بالتّعليل، وكان من أعمدة المدرسة البصرية؛ وهو محمد بن يزيد الأزدي، المعروف بـ:"المُبَرَّد"، وهو إمام نحاة البصرة لعصره، وُلد بها سنة 210 للهجرة، وقيل: سنة 207، وقيل: بل سنة 195، أكبَّ منذ نشأته على التزود من اللغة على أعلام عصره البصريين، وشُغف بالنحو والتصريف، فلزم أبا عمر الجرمي، يقرأ عليه كتاب سيبويه، حتى إذا توفي لزم أبا عثمان المازني، وتصدر حلقته يقرأ عليه الكتاب والطلاب يسمعون قراءته[2].

وهو (أي المبرَّد) –بحق– آخِرُ أئمَّة المدرسة البصرية المُهِمِّين، له مصنفات كثيرة، طبع منها: "نسب عدنان وقحطان"، و"ما اتفق لفظه واختلف معناه من القرآن المجيد"، وكتاب "الفاضل" وكتاب "الكامل"، وكتاب "المقتضب في النحو". وله وراء ذلك كتب نفيسة سقطت من يد الزمن، من أهمها: كتاب "الاشتقاق" وكتاب "معاني القرآن" وكتاب "التصريف" وكتاب "المدخل إلى سيبويه" وكتاب "شرح شواهد الكتاب" وكتاب "معنى كتاب الأوسط للأخفش" وكتاب "إعراب القرآن"[3].

---

(1) المرجع السابق، 2/ 129.

(2) ينظر: المدارس النحوية، شوقي ضيف، ص: 123.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: 124.

وقد اعتنى "المبرد" بالتعريف وبالعوامل والمعمولات وبالسماع والتعليل والقياس. وما يهمنا في بحثنا هو اعتناؤه بالتعليل؛ ولذلك سنقدم نماذج من تعليلاته.

ومن ذلك تعليله لمجيء الإعراب في آخر الكلم دون أوائلها وأواسطها، يقول: "لم يجعل الإعراب أولا؛ لأن الأول تلزمه الحركة ضرورة للابتداء؛ لأنه لا يُبتدأ إلا بمتحرك، ولا يوقف إلا على ساكن، فلما كانت الحركة تلزمه لم تدخل عليه حركة الإعراب؛ لأن الحركتين لا تجتمعان في حرف واحد. ولما فات وقوعه أولا لم يمكن أن يجعل وسطا؛ لأن أوساط الأسماء مختلفة لأنها تكون ثلاثية ورباعية وخماسية وسباعية، فأوساطها مختلفة، فلما فات ذلك جُعل آخرا بعد كمال الاسم ببنائه وحركاته"[1].

وكان يُعَلِّلُ تسكينَ الفِعْلِ فِي مِثْلِ "ضربْنَ" و"يضربْن"، بأنه لو لم يُسَكَّنْ لاجتمع أربعة متحركات، إذ الفعل والفاعل كالشيء الواحد. وفي الوقت نفسه عَلَّلَ لتَحَرُّكِ نُونِ النِّسْوَةِ المُتَّصِلَةِ بالفِعْلِ؛ بأنها لو لم تُحَرَّك لاجْتَمَعَ سَاكِنَانِ، وكأن سُكونَ ما قبلها سَبَبُ حَرَكَتِهَا. وعَلَّلَ لبناء "الآن" على الفتح بمصاحبة أداة التعريف لها دائما[2].

وقال في المقتضب عند حديثه عن إضافة العدد واختلاف النحويين فيه: «اعْلَم أَن قوما يَقُولُونَ: أخذت الثَّلَاثَة الدَّرَاهِم يَا فَتى، وَأخذت الْخَمْسَة عشر الدِّرْهَم. وَبَعْضهمْ يَقُول: أخذت الْخَمْسَة الْعشْر الدِّرْهَم، وَأخذت الْعشْرين الدِّرْهَم. وَهَذَا كُله خطأ فَاحش وَعلة من يَقُول هَذَا الاعتلال، بالرواية، لَا أَنه يُصيب لَهُ فِي قِيَاس الْعَرَبيَّة نظيرا. وَمِمَّا يبطل هَذَا القَوْل أَن الرِّوَايَة عَن الْعَرَب الفصحاء خِلَافه، فرواية بِرِوَايَة. وَالْقِيَاس حَاكم»[3].

ولعلّ أبرز سمة للّتعليل النّحوي في هذه المرحلة هي أنّه انتشر انتشارا واسعا، وأصبح شموليا. وذلك محاولة من النّحاة لبناء تفسير كّلي للّنحو العربي.

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص: 133.

(2) المرجع نفسه، ص: 133.

(3) المقتضب، المبرد، 2/ 175.

ثانيا: التعليل في القرن الرابع الهجري:

تَجَلَّى تأثيرُ العلوم، وفي مقدمتها علم المنطق في إحداث مزيد من العناية والاهتمام بأمر العلة النحوية في القرن الرابع الهجري، فأصبحت صناعة العربية كأنها من جملة قوانين المنطق العقلية أو الجدل، وبعدت عن مناحي اللسان وملكته، وظهرت في مصنفات النحويين العناية الشديدة بالحدود النحوية وغرائب القياس، ودقائق العلل، واستحداث وسائل جديدة للنظر والتعليل[1].

ويرى بعض الباحثين أن المنطق قد أساء للنحو العربي، وحوله إلى فلسفة لغوية غامضة بعيدة عن حقيقة النحو، وجعله أكثر تعقيدًا، وأشد بعدًا عن الفطرة والبساطة[2].

وما يلاحظ في هذا القرن هو استقلال التعليل بالبحث والتأليف، وانفراده بمؤلفات، بعد أن كان النحاة واللغويون يكتفون بتفسير الظواهر اللغوية المختلفة، وتعليلها في مؤلفاتهم التي تحمل عناوين مختلفة، ومن هذه الكتب نذكر[3]: كتاب: (**علل النحو**)، وكتاب (**نقد علل النحو**)، وهما للحسن بن عبد الله المعروف بـ"لكذة" بضم اللام وسكون الكاف وفتح الذال المعجمة، أو "لغدة" بالغين المعجمة الأصبهاني، وكان معاصرًا لأبي إسحاق الزجاج المتوفى سنة 311هـ.

ومن الكتب المختصة بالعلل، والمؤلفة في هذا القرن كذلك: كتاب (**العلل في النحو**) لهارون بن الحائك الضرير النحوي، وهو أحد أعيان أصحاب ثعلب، ومن معاصري الزجاج، وكتاب (**المختار في علل النحو**) لمحمد بن أحمد بن كيسان المتوفى سنة 320 هـ، وهو كتاب ضخم مؤلف من مجلدات ثلاثة، أو أكثر، وكتاب (**الإيضاح في علل النحو**)، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي، المتوفى سنة 337 هـ. وكتاب (**النحو المجموع على العلل**) لمحمد بن علي العسكري المعروف بمبرمان، أستاذ السيرافي والفارسي، والمتوفى سنة 345 هـ.

---

(1) ينظر:أصول النحو، فريق من الباحثين، ص: 43.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 43.

(3) ينظر: المرجع نفسه، ص: 44

وألف في هذا القرن أيضا كتاب: (**علل النحو**)، لأبي الحسن محمد بن عبد الله، المعروف بابن الوراق، والمتوفى 381 هـ، وكتاب (**شرح علل النحو**) لأبي العباس أحمد بن محمد المهلبي من أعلام القرن الرابع الهجري، وكان معاصرًا لعلي بن أحمد المهلبي المتوفى سنة 385 هـ من الهجرة، وكتاب (**تقسيمات العوامل وعللها**) لأبي القاسم سعيد بن سعيد الفارقي، المتوفى سنة 391 هـ.[1].

ولأن أكثر هذه المؤلّفات لم يصل إلينا فإنّنا سنقتصر على ذكر معالم التّعليل النّحوي في القرن الرابع الهجري ممّثلة فيمن وصلت إلينا آثارهم. كـ"ابن السرّاج"، و"الزجاجي" و"ابن جنّي".

أولا: التعليل عند ابن السراج:

قسم ابن السراج العلة إلى قسمين، ونلمح ذلك في قوله: «واعتلالات النحويين على ضربين: ضرب منها هو المؤدي إلى كلام العرب كقولنا: كل فاعل مرفوع، وضرب آخر يسمى علة العلة، مثل أن يقولوا: لِمَ صار الفاعل مرفوعًا؟ والمفعول به منصوبًا؟ ولم إذا تحركت الياء والواو وكان ما قبلهما مفتوحًا قلبتا ألفًا؟!. وهذا ليس يكسبنا أن نتكلم كما تكلمت العرب، وإنما تستخرج منه حكمتها في الأصول التي وضعتها، وتبين بها فضل هذه اللغة على غيرها من اللغات»[2].

ويظهر لنا من هذا القول أن القسم الأول للعلل عند الزجاجي، هو **العلل التعليمية** التي نستخدمها في التلقين والتعليم، فنقول للتلميذ مثلا: كل فاعل مرفوع، وكل مفعول منصوب، وكل مبتدأ يحتاج إلى خبر، وغير ذلك من التعليلات الضرورية التي لا يمكن بأي حال من الأحوال الاستغناء عنها؛ لأنها واجبة ولازمة على كل متعلم.

أما القسم الثاني فهو **العلل الثواني**، كقولنا: لماذا يكون الفاعل مرفوعا؟، والمفعول منصوبا؟، ولماذا تنصب "إِنَّ" الاسم بعدها؟. وغير ذلك من التعليلات التي نستخدمها في

(1) ينظر: المرجع السابق، ص: 45.

(2) الأصول في النحو، ابن السراج، ص: 35.

توسيع المعارف والأفكار، وفيها نوع من الفلسفة على قدر قليل، وقد أشار الزجاجي إلى أن الغرض من هذه العلل هو معرفة فضل العربية عن غيرها من اللغات، والبحث عن الحكمة الكامنة وراء كل تعليل.

ونخلص إلى أن تصنيف "ابن السراج" للعلل إلى مستويين لم يأت من فراغ. وإنّما جاء من ملاحظات دقيقة في علل النّحويين في مؤلّفاتهم، ولذلك تعتبر هذه المحاولة الرائدة تمهيدا لمساع تنظيرية في التّعليل النّحوي من طرف النّحاة الّذين عاشوا من بعده ونذكر من هؤلاء الزجاجي.

ثانيا: التعليل عند الزجاجي:

استخلص الزجاجي ما استطاع في كتابه "الإيضاح في علل النّحو" الّذي لم يكن كتابا جديدا بكلّ ما فيه، فكثير من النّحويين صنعوا صنيع الزجاجي في التّعليل. ولكّنه كان هاما لإفراده العلّة بالتّأليف، وكان جديدا في تقسيمه للعلل إلى ثلاثة أنواع، هي:

1. العلل التعليمية:

وهي التي يتوصّل بها إلى تعلّم كلام العرب؛ كقولنا في (إنّ زيدا قائمٌ) العلة في نصب (زيد) هي دخول (إنَّ)؛ لأنها تنصب الاسم وترفع الخبر.

قال الزجاجي: «فمن هذا النوع من العلل قولنا إن زيدا قائم ، إن قيل: بم نصبتم زيدا؟ فقلنا : بإن: لأّنها تنصب الاسم وترفع الخبر لأّنا كذلك علمناه ونعلمه. وكذلك قام زيد. إن قيل: لم رفعتم زيدا قلنا: لأّنه فاعل اشتغل فعله به فرفعه. فهذا وما أشبهه من نوع التّعليم، وبه ضبط كلام العرب»[1].

ويقوم هذا التعليل على القياس، لأّننا لم نسمع نحن ولا غيرنا كلّ كلام العرب منهم لفظا، وإنّما سمعنا بعضا، فقسنا عليه نظيره، مثال ذلك أّنا لَمَّا سمعنا قام زيدٌ فهو قائمٌ، وركب فهو راكبٌ، عرفنا اسمَ الفاعل، فقلنا: ذهب فهو ذاهبٌ، وأكل فهو آكلٌ. وما أشبه

(1) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 64.

ذلك، وهذا كثير جدا وفي الإشارة إليه كفاية، لأنه يستحيل أن تكون جميع صيغ أسماء الفاعلين والمفعولين وغيرهما سمعت عن العرب في البادية.

وهذا النوع من التعليل هو الذي يسمى بالعلل الأُوَلِ.

2. العلل القياسية:

وهي ٱلتي تعّلل حمل الكلام بعضه على بعض لشبه لفظي أو معنوي، وهي التي يسميها "ابنُ السَّرَّاج" علة العلة، ومثالها أنْ يقال: «لِمَ وجب النصب بـ(إنّ) في المثال السابق؟ فيقال: لأنها وأخواتها ضارعت الفعل المتعدي إلى مفعول، فحُملت عليه؛ فأعملت إعماله» [1].

ويسمى هذا النوع من العلل بالعلل الثواني أو علة العلة.

3. العلل الجدلية النظرية:

وهي كلّ عّلة بعد العّلة القياسية كالبحث في وجه الشبه بين "إنَّ" والفعل ٱلذي ضارعته في العمل، وبأي فعل من الأفعال شبهت، ولم شبهت بالفعل ٱلذي قدم مفعوله على فاعله؟ إلى غير ذلك من الأسئلة الجدلية.

قال الزجاجي: «وكل شيء اعتل به المسئول جوابا عن هذه المسائل فهو داخل في الجدل والنظر»[2].

فَيُجَابُ عَنْ ذَلِكَ بِقَوْلِنَا: أوجُهُ مُضارَعَتِهَا لِلفِعْلِ خمسةٌ[3]:

1. أنها مبنية على الفتح كالفعل الماضي.
2. أنها على ثلاثة أحرف كغالب الأفعال في العربية.
3. أنها تلزم الأسماء كما تلزم الفعل الأسماء.
4. أنها تتصل بنون الوقاية كما يتصل الفعل بها.

---

(1) الإيضاح في علل النحو، الزجاجي، ص: 64.

(2) المرجع نفسه، ص: 65.

(3) ينظر: أسرار العربية، الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، [د.ب]، ط1، 1999م. ص: 92 وما بعدها.

5. أنها متضمنة معنى الفعل؛ فمعناها: حققت.

وهذا النوع من العلل هو الذي يسمى بالعلل الثوالث، أو علة علة العلة.

ثالثا: التعليل عند "ابن جني":

اهتم ابن جّني اهتماما ظاهرا بأمر الّتعليل الّنحوي، وأظهر حماسة لا نظيرَ لها في الدفاع عنه، وقد أعطى هذا الموضوع في كتابه "الخصائص" قسطا وافرا وحظا كبيرا ، فله في ذلك ما يقرب من عشرين بابا تحت هذا العنوان، وهي مرّتبة على حسب ورودها في الكتاب كما يلي[1]:

1. باب علل العربية أكلامية هي أم فقهية.
2. باب في تخصيص العلل.
3. باب في ذكر الفرق بين العّلة الموجبة و العّلة المجوزة.
4. باب في تعارض العلل.
5. باب في أن العّلة إذا لم تتعد لم تصح.
6. باب العّلة و عّلة العّلة.
7. باب في حكم المعّلول بعلتين.
8. باب في إدراج العّلة و اختصارها.
9. باب في دور الاعتلال.
10. باب في الرد على من اعتقد فساد علل الّنحويين لضعفه هو في نفسه عن أحكام العّلة.
11. باب في الزيادة في صفة العّلة لضرب من الاحتياط.
12. باب في أن العرب قد أرادت من العلل، والأغراض ما نسبناه لها، وحملناه عليها.
13. باب في خلع العلل.

(1) ينظر: الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، ط4، [د.ت]، 1/ 48، 166، 169، 174، 181، 183، 184، 233، و 2/ 179، و 3/ 173.

14. باب في بقاء الحكم مع زوال العلّة.

15. باب في الاكتفاء بالسبب من المسبب، وبالمسبب من السبب

إن تَعَرُّضَ "ابن جني" إلى مسألة العلة والتعليل في كلّ هذه الأبواب التي ذكر فيها ابن جّني العّلة باسمها زيادة عن الفقرات الكثيرة التي بّثها في ثنايا كتابه، دليل على اهتمامه البالغ بهذه المسألة، وغوصه إلى أعماقها لاستخراج جواهرها ودررها.

وإذا راجعنا كتاب الخصائص وجدنا صاحبه يقسم العلل إلى: العلة، وعلة العلة، وعلة علة العلة. وهذا التقسيم يحيلنا إلى تقسيم الزجاجي الثلاثي للعلل: تعليمية، وقياسية وجدلية نظرية. يقول ابن جني: «فإذا سئلنا عن علة [رفع المضارع] قلنا: ارتفع بِفِعْلِه فإذا قيل: ولم صار الفاعل مرفوعًا؟ فهذا سؤال عن علة العلة»[1].

ويشير "ابن جني" أن الذي سماه علة العلة إنما هو تجوز في اللفظ. فأما في الحقيقة فإنه شرح وتفسير وتتميم للعلة؛ لأنه إذا قيل له: «فلم ارتفع الفاعل قال: لإسناد الفعل إليه ولو شاء لابتدأ هذا فقال في جواب رفع زيد، من قولنا قام زيد: إنما ارتفع لإسناد الفعل إليه فكان مغنيًا عن قوله: إنما ارتفع بفعله حتى تسأله فيما بعد عن العلة التي ارتفع لها الفاعل. وهذا هو الذي أراده المجيب بقوله: ارتفع بفعله أي بإسناد الفعل إليه»[2].

ثم يواصل قائلا: «ولو شاء لماطله فقال له: ولم صار المسند إليه الفعل مرفوعًا؟ فكان جوابه أن يقول: إن صاحب الحديث أقوى الأسماء والضمة أقوى الحركات فجعل الأقوى للأقوى. وكان يجب على ما رتبه أبو بكر أن تكون هنا علة وعلة العلة وعلة علة العلة»[3].

وإلى هنا نكون قد فرغنا من الفصل النظري، وسنعالج في الفصل الموالي التعليل النحوي عند العلامة "عبد القاهر الجرجاني"، حيث نشير في المبحث الأول إلى سمات التعليل عنده، ثم نستخرج أهم العلل في المبحث الثاني.

---

(1) المرجع السابق، 1/ 174.

(2) المرجع نفسه، 1/ 174.

(3) المرجع نفسه، 1/ 174.

الفصل الثاني

التعليل النحوي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

يحتوي هذا الفصل على مبحثين: الأول منهما يعالج خصائص التعليل النحوي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني بصفة عامة، والمبحث الثاني يبحث أنواع العلل عند الجرجاني مع ذكر أمثلة تطبيقية لها.

المبحث الأول: سمات العلة النحوية عند "الجرجاني":

يُمكن لنا نستنتج سهولة أسلوب الإمام عبد القاهر في التعليل اللغوي، كما أن منهجه يمتاز ببعض الخصائص التي يمكن إيجازها في ما يلي:

أولا: الاهتمام بالعلل التعليمية أو العلل الأول:

إن العلة التَّعليمية وسيلة لتعليم أحكام اللغة العربية وقواعدها، وبها يتوصل إلى كلام العرب، فاللغويون والنحاة لم يَسْمَعُوا من العرب كل الألفاظ والكلام، بل سمعوا بعضا منهما، وقاسوا عليه.

والمتأمل في تعليلات "الجرجاني" يجد أن أكثر العلل المستخدمة لديه من نوع: كثرة الاستعمال، والتخفيف، وطول الكلام، والاختصار والمشابهة، وغير ذلك من العلل التي تكثر في كلام العرب، وهي علل نابغة من اللغة ومتصلة بها اتصالا مباشرا؛ لأنها تنطلق من استعمالات العرب وأساليبهم في الكلام، وهذا النوع من العلل يسمى "**العلل التعليمية**" أو "**العلل الأول**".

وقد استخدم "الجرجاني" هذا النوع من العلل لأن غايته في **الكتاب** تعليمية بالدرجة الأولى، وذلك واضح في أسلوبه وطريقته فِي الشرح، ومن ذلك قوله مثلا: «المصدر واسمَ الفاعل ليسَا بجُملتين صريحاً ولكن حكم الجملة قائم فيهما، وهو أنك أعملتهما عَمَل الفعل، ألا ترى أنك عدَّيتهما على حسب ما تعدَّى الفعل»[1].

(1) أسرار البلاغة، الجرجاني، تعليق محمود محمد شاكر، مطبعة المدني، القاهرة، مصر، [د.ط]، [د.ت] ص: 108.

فعبد القاهر –هُنَا– يشير إلى أن في اسم الفاعل والمصدر حُكْمَ الجملة، على الرغم من أنهما ليسا بجملتين، ثم يعلل ذلك بإعمالهما عمل الفعل.

ومن ذلك قوله أيضا: «وذلك أن الاسم الداخلَ عليه الباء في نحو: كفى بزيد، فاعل كَفَى»[1]، حيث يشير هنا إلى أن الباء حرف جر زائد في الكلمة، وما بعده يكون فاعلا نحويا، على الرغم من أنه مجرور بالباء، فيكون مرفوعا بضمة مقدرة منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة حرف الجر الزائد.

ومثل هذه العلل التعليمية كثيرة في هذا الكتاب، ومنها قوله في شرح قول ذي الرمة في وصف الظليم[2]:

هَجُومٍ عَلَيها نفسَهُ غَيْرَ أَنّه ♣ متى يُرْمَ فِي عينيه بالشَّبْحِ يَنْهَضِ

قال الجرجاني: «فنفسُه منصوب بهَجوم، على أنه من هَجم متعدّياً نحو هجم عليها نفسه، أي طرحها عليها»[3]، ونلاحظ هنا أنه يتحدث عن إعمال المصدر عمل الفعل.

وتبدو صفة التعليمية ظاهرة وجلية في قوله: « ألا ترى أن الخبر أوّل معاني الكلام وأقدمُها، والذي تستند سائر المعاني إليه وتترتّب عليه. وهو ينقسم إلى هذين الحكمين، وإذا ثبت ذلك، فإن الإثبات يقتضي مُثبِتاً ومُثبَتاً له، نحو أنك إذا قلت ضَربَ زيدٌ أو زيدٌ ضاربٌ، فقد أثبتَّ الضرب فعلاً أو وصفاً لزيد وكذلك النفي يقتضي مَنْفيّاً ومنفيّاً عنه، فإذا قلت ما ضربَ زيدٌ وما زيدٌ ضاربٌ، فقد نفيت الضرب عن زيد وأخرجته عن أن يكون فعلاً له، فلما كان الأمر كذلك احتيج إلى شيئين يتعلّق الإثباتُ والنفي بهما، فيكون

---

(1) المرجع السابق، ص: 423.

(2) الظليم هو ذكر النعامة.

(3) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: 218.

أحدهما مُثبتاً والآخر مثبتاً له وكذلك يكون أحدهما منفيّاً والآخر منفيّاً عنه، فكان ذانك الشيئان المبتدأ والخبر، والفعل والفاعل»[1].

ثانيا: استشهاده بتعليلات "سيبويه" كثيرا:

وذلك في تعليله المسائل اللغوية والنحوية المختلفة، وكان في بعض الأحيان يصرح بذلك بقوله: «هكذا قال صاحب الكتاب»، وأحيانا أخرى لا يصرح بذلك، ومثال ما ذكره الجرجاني أنه من كلام سيبويه قوله في بناء الفعل المضارع على السكون إذا اتصلت به نون النسوة: «وسبب بناء "يَفْعَلْنَ" أنهم شبهوه بالماضي، نحو "فَعَلْنَ"، فكما أن الماضي مبني، فيكون هذا مبنيا، وإذا جاز أن يشبه الفعل بالاسم فيعرب، مع أن الأصل الإعراب للاسم، كان أن يجوز تشبيه الفعل بالفعل في البناء، مع أن أصل الفعل البناء أولى، وهذا هو قول صاحب الكتاب»[2].

وذلك ما نجده عند سيبويه في قوله: «فالنون –ههنا– في "يَفعَلْنَ" بمنزلتها في "فَعَلْنَ". وفُعل بلام "يَفْعَلُ" ما فُعل بلام "فَعَلَ"»[3].

فالعلة في بناء المضارع –حسب سيبويه– هي علة مشابهة؛ لأنه أشبه الماضي، وقد أخذ عنه ذلك الجرجاني، وأقرَّ به مصرحا بأنه رأي صاحب الكتاب.

وقوله أيضا في تعليله مشابهة الأفعال المضارعة للأسماء ووجوه ذلك: «ومضارعة هذه الأفعال [أي المضارعة] الأسماء من ثلاثة أوجه: أحدها أن هذه الأمثلة فيها شيع وعموم، ثم يدخل عليها حرف يزيل شياعها ويخلصها لشيء واحد، تقول: «زيد يأكل»، فيصلح أن

---

(1) المرجع السابق، ص: 366.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحق: كاظم بحر المرجان، [د.ط]، [د.ت]، دار الرشيد، بغداد، العراق،1/ 180.

(3) الكتاب، سيبويه، 1/ 20.

يكون ملتبسا بالفعل، وأن لا يكون قد شرع فيه بعد، فإذا قلت: «سيفعل»، أو «سوف يفعل»، خلص لأحد الوجهين، وهو الاستقبال، فلا يصلح للحال»[1].

ويواصل قائلا: «والوجه الثاني من المشابهة أنك تقول: "إن زيدا ليخرج"، فتدخل لام الابتداء على "يَفْعَل"، وهو مما يختص بالاسماء (...)، وإياهما ذكر صاحب الكتاب»[2].

وحين نراجع كتاب سيبويه نجد أنه أشار إلى ذلك بقوله: «وإنما ضارعتْ أسماء الفاعلينَ أنَّك تقول: إن عبد الله لَيَفعلُ، فيوافِقُ قولَك: لفاعل، حتَّى كأنّك قلت: إن زيداً لفاعلٌ فيما تُريد من المعنى. وتلحقه هذه اللام كما لحقت الاسمَ، ولا تلحق فَعَل اللامُ. وتقول سيفعلُ ذلك وسوفَ يفعل ذلك فُتلحِقهُا هذين الحرفين لمعنى كما تَلحق الألف واللام الأسماء للمعرفة. وبَيَّن لك أنَّها ليست بأسماءٍ أنّك لو وضعتَها مواضعَ الأسماء لم يجزْ ذلك. ألاَ ترى أنّك لو قلت إنَّ يَضْرِبَ يأتينا وأشباه هذا لم يكن كلاماً؟! إلاّ أنّها ضارعت الفاعل لاجتماعهما في المعنى»[3].

من خلال ما سبق، يتبين لنا أن "الجرجاني" يعتمد على "سيبويه" في تعليل بعض الظواهر النحوية واللغوية، ويصرح بذلك بقوله: «كما قال صاحب الكتاب»، أو « وإياهما ذكر صاحب الكتاب»، وغير ذلك من العبارات التي تشير إليه صراحة.

ثالثا: التصريح بلفظ "العلة" أو "التعليل" أحيانا:

على الرغم من كثرة التعليلات عند "الجرجاني" إلا أنه في كثير من الأحيان لا نجده يصرح بلفظ "العلة" أو "التعليل"، ويكتفي بأن يقول: "لأنه، وذلك لأن، لكذا أو كذا، والدليل على ذلك"، وغير ذلك من الألفاظ والعبارات التي تدل على التعليل، ومن ذلك

(1) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ص: 118.
(2) المرجع نفسه، ص: 120.
(3) سيبويه، الكتاب، 1/ 14.

قوله في أسرار البلاغة: «وتقول للرجل: مَنْ هذا؟، فيقول: "زيدٌ"، يريد "هو زيد"، فتجد هذا الإضمار واجباً، لأن الاسم الواحد لا يُفيد»[1].

فالجرجاني هنا يتحدث عن حذف المبتدأ، حيث يكون ذلك إذا كان جوابا عن سؤال، فإذا قيل: من هذا؟، يكون الجواب عنه: "زيدٌ"، وهذا أبلغ من قولنا: "هذا زيدٌ"، والإضمار واجب، والعلة في ذلك هي أن الاسم المفرد لا يفيد معنى، بل يشترط فيه الإسناد، فإذا كان الجملة مقتصرة على اسم واحد دل ذلك على أن هناك حذفا فيها، فيتم التقدير للعلة السابقة.

وأما تصريحه بلفظ العلة، قوله في علة كون المفعول له منصوبا: «بقي أن تعرف **العلة** التي أوجبت اختصاص النصب، وهي أنك إذا قلت: "ضربته تقويما له"، وكان التقويم داخلا في ضمن "ضربته"، أشبه المصدر الذي يكون من نفس "ضَرَبْتُ"، كقولك: "ضربته ضربا"، فكما نصبت "ضربا"، [فإنك تنصب "تقويما"]»[2].

فالجرجاني هنا يصرح بلفظ "العلة"، في بيانه نصب المفعول لأجله، وهي عنده علة شبه، لأنه شبيه بالمصدر، وكما أن المصدر يأتي منصوبا، فكذلك المفعول له (لأجله).

رابعا: الشرح الواسع لمسائل العلل:

ومما يلاحظ على "الجرجاني" في تعليلاته شرحه الواسع، وتوسعه الظاهر، وهذه صفة ملازمة للجرجاني في مختلف كتبه وتآليفه، وليست مقتصرة على تعليلاته فقط، ومن ذلك قوله: كقولك: «فَعَلَ زَيدٌ القِيَامَ، فالقِيَامُ مَفْعُولٌ في نفسه وليس بمفعول به، وأحقُّ من ذلك أن تقول خَلق اللَّه الأنَاسِيَّ، وأنشأ العالم، وخلق الموتَ والحياة، والمنصوب في هذا كله مفعول مطلق لا تقييد فيه، إذ من المحال أن يكون معنى خلق العالم فَعَلَ الخلق به، كما تقول في ضربت زيداً فعلتُ الضرب بزيد، لأن الخَلْق من خَلَق كالفعل من فَعَلَ، فلو جاز

(1) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص 422.

(2) المقتصد في شرح الإيضاح، الجرجاني، 1/ 669.

أن يكون المخلوق كالمضروب، لجاز أن يكون المفعول في نفسه كذلك، حتى يكون معنى فَعَلَ القيام فعل شيئاً بالقيام»[1].

ومن ذلك قوله في تشبيه "ما" بـ "ليس": «إنهم يشبّهون "ما" بـ"ليس"، فيرفعون بها المبتدأ وينصبون بها الخبر فيقولون: "ما زيدٌ منطلقاً"، كما يقولون: "ليس زيد منطلقاً"، فنُخبر عن تقديرٍ قدّروه في نفوسهم، وجهةٍ راعَوْها في إعطاء "ما" حكم "ليس" في العمل، فكما لا يُتصوَّر أن يكون قولنا: "ما زيد منطلقاً"، تشبيهاً على حدّ "كأَنَّ زيداً الأسد" كذلك لا يكون **صاغ الربيعُ** من التشبيه....»[2]، ثم يستطرد في ذلك، ويطيل الكلام بالشرح والتفسير والتعليل.

المبحث الثاني: أنواع العلل عند عبد القاهر الجرجاني:

اعتنى "عبد القاهر الجرجاني" بالعلة النحوية كثيرا، حيث إنه لا يمر على حكم نحوي أو مسألة أو ظاهرة نحوية دون أن يعلل لها، ولعل أهم العلل التي استعملها الجرجاني بكثرة: علة المشابهة، علة تجنب الابتداء بالساكن، علة كثرة الاستعمال، علة طول الكلام، علة التخفيف وكراهية الثقل، علة أمن اللبس، وعلة التعويض.

(1) أسرار البلاغة، الجرجاني، ص: 369.

(2) المرجع نفسه، ص: 383.

أولا: علة المشابهة:

الشبه أو المشابهة علة في النحو تقوم على إكساب المتشابهين حكما واحدا، استعمله النحاة دليلا للقياس النظري في العمل، ورأى جمهورهم ولاسيما البصريون ومن تبعهم أن ما عمل من الأسماء عمل فعله علته الشبه، وهي علة موجبة يجب أن يسأل عنها؛ لأن أصل العمل للفعل[1].

وفكرة التشبيه فكرة ذكية جدا تدل على أن النحاة أحاطوا أحكامهم بسياج من العلل المفسرة لها، يجعلها في غاية الوثاقة، لأنَّ "لا" العاملة عمل "ليس" لا تشبه الفعل في شيء، ولكتها تشبه "ليس" التي تشبه الفعل الحقيقي في المعنى[2].

قال "سيبويه" في الكتاب: «من كلامهم أن يشبِّهوا الشيء بالشيء، وإن لم يكن مثله في جميع الأشياء»[3]، ومن ذلك شبه الفعل المضارع للاسم، وأخذه حكمه في الإعراب.

ووجه المشابهة بين هذا الفعل المضارع والاسم من خمسة أوجه: **الوجه الأوّل**: أنه يكون شائعًا فيتخصص. كما أن الاسم يكون شائعًا، فيتخصص؛ كقولنا: "يقوم" الذي يصلح للحال والاستقبال، إذا دخلت عليه السين، أو سوف، اختص بالاستقبال، كقولك: "رجل" فيصلح لجميع الرجال، فإذا دخلت عليه الألف واللام أصبح مختصا برجل بعينه. فلما اختص هذا الفعل بعد شياعه، كما أن الاسم اختص بعد شياعه؛ فقد شابهه من هذا الوجه[4].

والوجه الثاني: أنه تدخل عليه لام الابتداء، كما تدخل على الاسم، كقولنا: إنّ زيدًا ليقوم، كما نقول: إنّ زيدًا لقائم. ولام الابتداء تختص بالأسماء، فلما دخلت على هذا

---

(1) ينظر: نظرية التعليل النحوي، حسن الخميس سعيد الملخ، ص: 152 وما بعدها.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 153.

(3) الكتاب، سيبويه، 3/ 278.

(4) ينظر: أسرار العربية، أبو بركات الأنباري، ص: 49.

الفعل، دل على مشابهة بينهما؛ والذي يدل على ذلك أن فعل الأمر، والفعل الماضي لَمّا بَعُدَا عن شبه الاسم، لم تدخل هذه اللام عليهما؛ فلو قيلَ: لأَكرِمْ زيدًا يا عمرو، أو إنّ زيدًا لقام؛ لكان ذلك مخالفا للكلام الصحيح، ومجانبا للصواب[1].

والوجه الثالث: أن هذا الفعل يشترك فيه الحال والاستقبال، فأشبه الأسماء المشتركة؛ كالعين تنطلق على العين الباصرة، وعلى عين الماء، وعلى غير ذلك. **والوجه الرابع**: أن يكون صفة، كما يكون الاسم، كذلك؛ كقولنا: مررت برجل يضرب؛ كما نقول: مررت برجل ضارب؛ فقد قام "يضرب" مقام "ضارب"[2].

أمَّا **الوجه الخامس**: فهو أن الفعل المضارع يجري على اسم الفاعل في حركاته وسكونه، فالفعلُ "يضرب" على وزن "ضارب" في حركاته وسكونه؛ ولهذا يعمل اسم الفاعل عمل الفعل[3].

ونسوق مثالا لهذا التعليل عند الجرجاني في قوله: «وسبب بناء "يَفْعَلْنَ" أنهم شبهوه بالماضي، نحو "فَعَلْنَ"، فكما أن الماضي مبني، فيكون هذا مبنيا، وإذا جاز أن يشبه الفعل بالاسم فيعرب، مع أن الأصل الإعراب للاسم، كان أن يجوز تشبيه الفعل بالفعل في البناء، مع أن أصل الفعل البناء أولى»[4].

يذهب "الجرجاني" هنا أن العلة في بناء المضارع إذا اتصلت به نون النسوة هو مشابهته للماضي، فـ (يَفْعَلْنَ) أشْبَهَ (فَعَلْنَ) فاستحق البناء مثله، على الرغم من أن المضارع معرب وليس مبنيا لأنه أشبهَ الاسم.

---

(1) ينظر: المرجع السابق، ص: 49.

(2) ينظر: المرجع نفسه، ص: 49.

(3) ينظر: المرجع السابق، ص: 49.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني،1/ 180.

ونجده يقول في معرض حديثه عن: «**والعلة** التي أوجبت اختصاص النصب، وهي أنك إذا قلت: "ضربته تقويما له"، وكان التقويم داخلا في ضمن "ضربته"، أشبه المصدر الذي يكون من نفس "ضَرَبْتُ"، كقولك: "ضربته ضربا"، فكما نصبت "ضربا"، [فإنك تنصب "تقويما"]»[1].

ويقول كذلك: «وكل اسم بُنِيَ، فلمشابهة بينه، وبين الحرف، أو سبب قريب من ذلك»[2].

ثانيا: علة تجنُّب الابتداء بالساكن:

معلوم أن الكلمة العربية لا تبدأ بساكن، كما لا يلتقي ساكنان في وسط الكلمة، وهذا الأصل انتبه إليه الرعيل الأول من النحاة كالخليل بن أحمد الفراهيدي، ويونس بن حبيب، وقام "سيبويه" بتأصيله في "الكتاب" إذ يقول: «ألا تراهم قالوا: ابنٌ واسمٌ حيث أسكنوا الباء والسين، وأنت لا تستطيع أن تكلَّم بساكنٍ في أول اسم كما لا تصل إلى اللفظ بهذه السواكن، فألحقت ألفاً حتى وصلت اللفظ بها»[3].

ومعنى هذا أنه حين لم يتمكن العرب من نطق هذه الكلمات ساكنة الأول، أضافوا إليها حرفا آخرَ وصلوه بها، حتى تنتفي علة عدم التمكن من الابتداء بالساكن، ويكون كلامهم على الوجه الصحيح.

ويقول "المبرد" في ذلك: «لأَن الْعَرَب إِذا أَرادت الِابْتِدَاء بساكن زَادَت أَلف الْوَصْل فَقَالَت اِضرب أُقتل إِذا لم يكن سَبِيل إِلى أَن تبتدئ بساكن»[4].

---

(1) المرجع السابق، 1/ 669.

(2) أسرار البلاغة، عبد القاهر الجرجاني، ص: 180.

(3) الكتاب، سيبويه، 3/ 321.

(4) المقتضب، المبرد، محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، 1/ 32.

وقال صاحب علل النحو: « لأَن الِابْتِدَاء بالساكن مُمْتَنع»[1]، فكل هذا يشير إلى القاعدة المشهورة في العربية، وهي أن العرب «لا تجمع بين ساكنين، ولا تبتدئ بساكن، ولا تقف على متحرك»[2].

وقد أشار "الجرجاني" إلى هذه العلة، وهي علة تجنب الابتداء بالساكن، ومن ذلك قوله: «الأصل في البناء السكون (...)، ولا تكون الحركة في الحروف إلا لعلتين، من جملة العلل الثلاث؛ إحداها الابتداء بالساكن، وذلك نحو واو العطف وفائه، وسائر الحروف الكائنة على حرف واحد، ألا ترى أنه لو قلت: ضربت زيدا، وعمرا، فأردت إسكان الواو كنت متعرضا للابتداء بالساكن، وكذل لو حاولت إسكان الباء واللام في: «بِزَيد»، و«لِزَيْد» والابتداء بالساكن لا يكون»[3].

ثالثا: علة كثرة الاستعمال:

يتخذ النحاة من كثرة الاستعمال وسيلة لتعليل بعض الظواهر اللغوية والنحوية، وبعض الحالات الإعرابية كذلك. يقول حسين الملخ: «ويلاحظ أن النحاة يتخذون من كثرة الاستعمال أحيانا وسيلة لتعليل الحذف في السماعيات، (...) نحو:"كلَّ شيء ولا شتيمةُ حر"»[4].

ومعنى هذا الكلام أن كثرة الاستعمال علة تستعمل لتبرير الحذف، في نحو قولنا: "كُلَّ شيءٍ ولا شتيمةُ حُرٍّ"، أي: افعلْ كلَّ شيء، إلا أن تشتم حُرّاً"، حيث حُذِفَ فعل المفعول به (كُلَّ)، وهو "افعلْ"، والعلة في ذلك **كثرة استعمال** هذه العبارة.

---

(1) علل النحو، ابن الوراق، ص: 152.

(2) الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحق: محمد علي بيضون، ط1، 1997م، 1/ 18. وينظر: المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 2/ 296.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/ 132 وما بعدها.

(4) نظرية التعليل النحوي، حسن الخميس سعيد الملخ، ص: 142.

ويقول أبو البركات الأنباري: «فدل على أن الأصل في "قم: لتقم، واذهب: لتذهب" إلا أنَّه لَمّا كثر في كلامهم، وجرى على ألسنتهم؛ استثقلوا مجيء اللام فيه مع كثرة الاستعمال فيه؛ فحذفوها مع حرف المضارعة تخفيفًا؛ كما قالوا: "إِيش" والأصل فيه: "أي شيء" وكقولهم: "وَيْلُمِّه" والأصل فيه: "ويلُ أُمِّه"؛ فحذفوا لكثرة الاستعمال»[1].

ووافق "ابن يعيش" الأنباري في ذلك بقوله: ولكثرة الاستعمال أثر في التغيير، ألا ترى أنهم يقولون: "إيش"، والمراد [بها]: "أي شيء"، فغيروا لضرب من التخفيف لكثرة الاستعمال»[2].

في هذا القول دليل على أن الحذف في كلمة "إيش" سببه علتان اثنتان، الأولى هي التخفيف، وعدم الثقل؛ لأن قولنا "إيش" أخف من "أي شيء"، وأيسر في النطق، وأكثر اقتصادا في الجهد العظلي النطقي. أما العلة الثانية فهي كثرة استعمال هذه العبارة، فربما لو لم تجتمع هاتان العلتان لما تم الحذف؛ لأن التخفيف مع قلة الاستعمال لا يوجب الحذف أصلا ما دام أن الجملة أو العبارة نادرة في التعبير، كما أن كثرة الاستعمال مع وجود التخفيف في الكلمة أصلا، يجعل من الحذف غير مبرر؛ لأن الحذف غير وارد في أغلب العبارات كثيرة الاستعمال والخفيفة في النطق، كقولنا: "فيه"، "باب"، ونحوهما.

ومثل هذا التخفيف مع الحذف، قولنا: "لِيكْ"، أي إليك، و"لِيشْ"، أي إلى أي شيء أو لماذا؟.

والعلة في حذف الألف من بعض الأسماء، كالرحمان، وسليمان، هي كثرة الاستعمال. يقول أبو جعفر النحاس: «وأقوى هذه العلل كثرة الاستعمال ألا ترى أنهم

---

(1) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص: 228.

(2) شرح المفصل، ابن يعيش، 4/ 102.

يحذفون من سليمان الألف وليس بأعجمي، ولا يحذفون من قارون وجارود وطالوت وجالوت، لأنه لم يكثر استعمالهم هذه الأسماء»[1].

وحين نقوم باستقراء العلل النحوية، نجد أن علة كثرة الاستعمال واردة بشكل واسع؛ سواء أكان ذلك متعلقا بأصل السماع، أم القياس، فإن كلا منهما يحتاج إلى هذه القرينة لتبرير بعض المسائل اللغوية.

ونلقى "عبد القاهر الجرجاني" يقول: «اعلم أنَّ "رُبَّ" مضمرٌ بعد الواو، في نحو ما ذكره، وذلك لكثرة الاستعمال»[2]، وهو يتحدث هنا عن واو "رب" المحذوفة، في نحو قول امرئ القيس:

وليلٍ كموج الْبَحْر أرْخى سدوله ♣ عَليّ بأنواع الهمـوم ليبتلي

ذهب جُمْهُور الْبَصرِيين وَمن بعدهمْ أَن الْجَرّ فِي هَذِه الْمَوَاضِع بِرَبّ مضمرة بعد الْوَاو لَا بِالْوَاو نَفسهَا بل هِيَ عاطفة وَلذَلِك لم يعدها سِيبَوَيْهِ فِي حُرُوف الْجَرّ.

أمَّا الْمبرد والكوفيون ذهبوا إِلَى أَن الْوَاو هِيَ الجارة لكَونهَا عوضا عَن رب كَمَا فِي وَاو الْقسم وَلِأَنَّهَا وَارِدَة فِي أول الْكَلَام وَلَيْسَ قبله شَيْء يعْطف الْوَاو عَلَيْهِ[3].

ويقول في شروط ترخيم المنادى: «وإنما جاز ذلك: "يا صاحِ" في "صَاحِب" لأنهم يستعملونه في النداء كثيرا»[4]. وعن ذلك يقول الأنباري: «فإن قال قائل: ما الترخيم؟ قيل:

---

(1) عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1،2004م، ص: 176.

(2) أسرار البلاغة، الجرجاني، 2/ 836.

(3) ينظر: الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائي الدمشقي، تحق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1990م، ص: 246.

(4) المصدر نفسه، 2/ 791.

حذف آخر الاسم في النِّداء. فإن قيل: فَلِمَ خُصَّ الترخيم في النداء؟ قيل: لكثرة دوره في الكلام؛ فحُذف طلبًا للتخفيف»[1].

ولعل النَّحْتَ يدخل في مثل هذه العلة، لأن الجملة لم تكن لِتُنْحَتَ فِي كلمة لولا كثرةُ الاستعمَال، كقولنا: "بسملة"، و"حمدلة"، و"جعفدة"، و"دمعزة"، حيث استغني عن قولنا: جعلني الله فداك، وعبر عنها بكلمة منحوتة منها: وهي "جَعْفَدَة"، كما أُسْتُعِيظَ عن "أدام الله عزك" بقولنا: "دَمْعَزَة" أو "دَمْعَزَ" أي قال ذلك.

رابعا: علة طول الكلام:

وهي علة تؤدي إلى اختيار العرب ما هو أخف الكلام ليتناسب مع ذلك الطول، فالنحاة تعارفوا على هذا المصطلح، وهو علة طول الكلام، لتعليل الحذف في بعض الأحيان، يقول "ابن جني": «كما صار طول الكلام بين الفعل والفاعل في نحو "حضرَ القاضِيَ اليومَ امرأةٌ" عوضًا من تاء التأنيث في "حَضرتْ"»[2].

يشير "ابن جني" في هذا القول إلى أن طول الكلام هو علة حذف تاء التأنيث في المثال الذي قدمه، حيث طالت المسافة بين الفعل "حضر"، والفاعل "امرأةٌ"، فأوجب ذلك الحذف في الفعل.

ويذهب "المبرد" إلى أن طول الكلام يعوِّضُ الشيء المحذوف إذ يقول: «أَلا ترى أَن النَّحْوِيين لَا يَقُولُونَ: قَامَ هِنْد، وَذهب جاريتك. ويجيزون: حضر القَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ يَا فَتى. فيجيزون الْحَذف مَعَ طول الْكَلَام؛ لأَنهم يرَوْنَ مَا زَاد عوضا مِمَّا حذف»[3].

وكذلك علة الطول سببا لحذف الخبر في باب القسم، يقول صاحب "اللمع": «[في قولك:] لعمرُك، لأقومن. ولأيمنُ الله، لأذهبن. [نجد أنَّ] "عَمْرك" مَرْفُوع بِالِابْتِدَاءِ

(1) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص: 178.
(2) سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 2/ 213.
(3) المقتضب، المبرد، 2/ 338.

وَخَبره مَحْذُوف وَالتَّقْدِير: "لعمرُك مَا أَحْلف بِهِ". وقولَك: "لأقومن" جَوَاب الْقسم، وَلَيْسَ بِخَبَر الْمُبْتَدَأ وَلَكِن صَار طول الْكَلَام بِجَوَاب الْقسم عوضا من خبر الْمُبْتَدَأ»[1].

فالعلة في حذف الخبر في مثل هذا هي طول الكلام بين القسم وجوابه.

ويُقِرُّ "ابنُ هشام الأنصاري" أن طول الكلام مما يحسن معه الحذف، حيث يقول عند حديثه عن حذف جواب الشرط وشرطَيْه: « حذف الْجَواب: وَشَرطه أَمْرَانِ أَحدهمَا أَن يكون مَعْلُوما وَالثَّانِي أَن يكون فعل الشَّرْط مَاضِيا. تَقول أَنْت ظَالِم إِن فعلت، لوُجُود الْأَمريْنِ. وَيمْتَنع [فِي مثل قولنا:] إِن تقم، وإن تقعد وَنَحْوهمَا. حَيْثُ لَا دَلِيل لانْتِفَاء الْأَمريْنِ [لأن الفعل ليس ماضيا، والجواب غير معلوم]، وَنَحْو: إِن قُمْت حَيْثُ لَا دَلِيل لانْتِفَاء الْأَمر الأول. [لأن الجواب غير معلوم مع أن الفعل ماضٍ]، وَنَحْو: أَنْت ظَالِم إِن تفعل لانْتِفَاء الأمر الثاني»[2]، لأن الجواب معلوم، والفعل غير ماضٍ.

ويَسُوق مثالا من القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿فَإِنِ ٱسْتَطَعْتَ أَن تَبْتَغِىَ نَفَقًا فِى ٱلْأَرْضِ أَوْ سُلَّمًا فِى ٱلسَّمَآءِ فَتَأْتِيَهُم بِـَٔايَةٍ﴾ [06 سورة الأنعام: =35=]، فتقدير الكلام هنا: «إن استطعت ....فتأتيهم بآية، فَافْعَل». حيث إنَّ «الحذف فِي هَذِه الْآيَة فِي غَايَة من الْحسن لِأَنَّهُ قد انْضَمَّ لوُجُود الشَّرْطَيْنِ طول الْكَلَام وَهُوَ مِمَّا يحسن مَعَه الْحَذف»[3].

(1) اللمع في العربية، ابن جني، تحق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، [د.ط]، [د.ت]، ص: 187.
(2) شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا [د.ط]، [د.ت]، ص: 445.
(3) المرجع نفسه، ص: 445.

ونجد "ابن هشام" يقول في "مغني اللبيب": «وَحذف لَام "لقد" يحسن مَعَ طول الْكَلَام نَحْو ﴿ قَدْ أَفْلَحَ مَن زَكَّىٰهَا ﴾»[1] [91 سورة الشمس: 09]، أي إن علة طول الكلام هي التي سببت حذف اللام من حرف التحقيق: "قد".

وتكون هذه العلة أيضا وراء حذف جواب "لو"، يقول السيوطي: «ويحذف جَوَاب (لَو) لدَلِيل؛ [أي لعلة طول الكلام]. وَهُوَ كثير فِي الْقُرْآن. قَالَ تَعَالَى: ﴿وَلَوْ أَنَّ قُرْءَانًا سُيِّرَتْ بِهِ ٱلْجِبَالُ ﴾ [13 سورة الرعد: 31=]، [وتقدير الكلام هنا: "لو أن قُرْآناً سُيِّرَتْ به الجبالُ](...)، لَكَانَ هَذَا الْقُرْآن". (...) وَيحسن حذفه فِي طول الْكَلَام»[2].

إن هذه العلة كثيرة في النحو العربي، وهي تؤدي إلى الحذف والتخفيف، فلو كان الكلام قصيرا لَمَا تم الحذفُ، فلَمَّا كان «بالحذف يخف طول الكلام»[3]. أصبحت هذه العلة واجبة وملزمة له (أي للحذف).

لقد كثر مجيء هذه العلة عند "عبد القاهر الجرجاني"، وفسّر بها ظواهر مختلفة من كتابه، ومن ذلك حديثه عن حذف خبر "لولا"، حيث قال: فإذا قلت: "لولا زيدٌ" كان "زيدٌ" مرفوعا بالابتداء، وخبره محذوفٌ، والتقدير "لولا زيد موجودٌ" (...)، وحذف هذا الخبر عنه حذفا لازما لطول الكلام بالجواب الذي هو قولك: "لكان كذا وكذا"؛ لأن الحال تدل عليه»[4]. وهذه العلة تكررت كثيرا في كتابه "المقتصد في شرح الإيضاح"، ولم نعثر على نماذج لها في كتاب "أسرار البلاغة".

---

(1) مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سورية، ط6، 1985م، ص: 845.

(2) همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، [د.ط]، [د.ت]، 2/ 573.

(3) ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م، 1/ 246.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/ 218.

خامسا: علة التخفيف وكراهية الثقل:

وهي علة تتصل بطبائع العرب في الكلام، إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مُخِلاً بكلامهم، فهم يحبون ما خف من الكلام ويستثقلون غيره من الكلام الثقيل، وهذه العلة كثيرة الورود عند النحويين، حيث عللوا بها مختلف الظواهر اللغوية والنحوية، وكثيرا ما تكون هذه العلل في المسائل الصَّرْفِيَّة، حيث تقدر الضمة والكسرة على الياء، ونقول في إعرابها: منع من ظهورها الثقل، نحو قولنا: القاضي عادل، ومررت بساعي البريد، فلو نطقنا الضمة في الياء من كلمة "القاضي"، و"الكسرة" في الياء من كلمة "ساعي" لأحسسنا بثقل ظاهر ملموس، لذلك كان التقدير هو الملجأ الوحيد للتخفيف كراهة للاستثقال البارز.

وهذه العلة هي المؤدية إلى حالات الإعلال والإبدال التي تلحق الكلمات، ومن ذلك حذف الهمزة في الفعلين "أرى" و"ترى" مثلا، الواردين في قوله تعالى: ﴿قَالَ يَٰبُنَيَّ إِنِّيٓ أَرَىٰ فِي ٱلْمَنَامِ أَنِّيٓ أَذْبَحُكَ فَٱنظُرْ مَاذَا تَرَىٰ﴾ [37 **سورة الصافات: =102=**]، فالفعلان «أَرَى» و«تَرَى» في هذه الآية الكريمة، محولان عن أصليهما اللذين هما: «أَرْأَيُ» وَ«تَرْأَيُ»[1]؛ لأنهما على وزن «أَفْعَلُ» و«تَفْعَلُ»، فنقلت حركة الهمزة إلى حرف الراء، ثم حُذِفَت تخفيفا.

وقد ثبتت هذه الهمزة شذوذا في قول سراقة البارقي[2]: [من الوافر]

أُري عينيَّ ما لم تَرأَيَاهُ ♣ كلانا عالمٌ بالترَّهات

ومنه قول الآخر[3]: [من البسيط]

---

(1) ينظر: سر صناعة الإعراب، ابن جني، 2/ 438. وتهذيب اللغة، أبو منصور الأزهري، 16/ 109، والأصول في النحو، ابن السراج، 2/ 400.

(2) لم نعثر على ديوان سراقة، والبيت من شواهد: سر صناعة الإعراب، ابن جني، 1/ 90، وجمهرة اللغة، ابن دريد، 1/ 235، والخصائص، ابن جني، 3/ 155.

(3) البيت دون نسبة.

ثم استمر بها شيحانُ مُبْتَجِحٌ ♣ بالبَين عنك بما يرآك شَنآنا[1]

وقول الشاعر:

ألم تَرَ ما لاقيت والدهر أعصر ♣ ومَن يَتَمَلَّ العيش يرءَ ويسمع[2].

وثبوت هذه الهمزة دليل على أصل الفعل يكون بها.

إن التخفيف هو الذي حَكَم بحذف الهمزة في مثل هذا الفعل، وغيره من حالات الإعلال والإبدال.

وتكون علة التخفيف أيضا في باب الترخيم، حيث إن الغرض منه هو الخفة في نطق الكلمة والتيسير، ونأخذ النص الآتي الذي يبين مسألة خلافية في ترخيم الاسم الثلاثي بين البصريين والكوفيين، يقول أبو البركات الأنباري: «فإن قيل: فهل يجوز ترخيم ما كان على ثلاثة أحرف؟ قيل: اختلف النحويون في ذلك؛ فذهب البصريون إلى أنه لا يجوز ترخيمه، وذلك؛ لأنه الترخيم إنما دخل في الكلام لأجل التخفيف، وما كان على ثلاثة أحرف، فهو على غاية الخفة، فلا يحتمل الحذف؛ لأنَّ الحذف منه يُؤَدِّي إلى الإجحاف به. وذهب الكوفيون إلى أنه يجوز ترخيمه إذا كان أوسطه متحرِّكًا، وذلك؛ نحو قولك في "عنُقُ": "يا عُنُ" وفي "كَتِف": "يَا كَتِ" وما أشبه ذلك»[3].

في هذا النص تصريح بأن الترخيم يدخل الكلام لغرض التخفيف، والاسم الثلاثي لا يحتاج إلى ذلك التخفيف؛ لأنه موجود فيه أصلا، كونه على ثلاثة أحرف، هذا عند البصريين. والكوفيون كذلك يعتمدون العلة نفسها، ويشترطون لترخيم الكلمة الثلاثية تحرك حرفها الثاني، وكأنها إذا كانت كذلك اتصفت بالثقل، فوجب حذف حرفها الأخير حتى تتخلص من ذلك الاستثقال.

---

(1) الشيحان: هو الجاد في أمره أو الغيور سيء الخلق، والمبتجح هو الفرح.

ينظر: لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ. 2/ 406.

(2) تملي العيش: هو الاستمتاع به.

(3) أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، ص: 178.

وقد وردت هذه العلة عند "عبد القاهر الجرجاني" بكثرة، ونورد لها مثالا من قوله عن أصل الإعراب: «اعلم أن أصل الإعراب يكون بالحركات، وإنما يُعدَلُ عنها لسبب، فأما قولهم: "أخوه، أبوه، فوه، هنوه، ذو مال"، فإن الذي دعاهم إلى جعل اختلاف الحروف قائما مقام اختلاف الحركات استثقالهم الحركة على حرف اللين»[1].

وهذا الذي أشار إليه النحاة عند حديثهم عن علة إعراب الأسماء الستة بالحروف بدل الحركات، على الرغم من أنَّ لهذه الأسماء ثلاث لغات: التمام، وهو هذا، والقصر، وهو إعرابها بالألف دوما على قبيلة بلحارث بن كعب، واللغة الثالثة هي لغة النقص وهي إعرابها بالحركات لا بالحروف، فنقول: هذا أبُ زيد، ورأبتُ أبَ زيد، ومررت بأبِ زيد.

وقد أشار "ابن مالك" في الألفية أن لغة النقص تستحسن في كلمة "هنُ" إذ يقول[2]:

أبٌ أخٌ حمٌ كذاك وهنّ ♣ والنّقص في هذا الأخير أحسن

قال شارح الألفية: «أي النقص في "هن" أحسن من الإتمام والإتمام جائز»[3].

سادسا: علة أمن اللبس:

يقوم أمن اللبس على مقصد مهم من مقاصد اللغة، وهو الإفادة، فتحقيق ذلك أهم ما تحرص عليه اللغة؛ لأن اللغة المُلبَسة لا تصلح أن تكون وسيلة للتفاهم والتخاطب[4]. ومعنى هذا الكلام أن اللبس –مهما كانت صوره– محذور؛ لأنه يتنافى مع مقاصد اللغة.

---

(1) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/ 103.

(2) الألفية، ابن مالك، دار التعاون، [د.ب]، [د.ط]، [د.ت]، ص: 11.

(3) شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر ط20، 1/ 49.

(4) ينظر: نظرية التعليل النحوي، حسن الخميس سعيد الملخ، ص: 129.

ومن أمثلة هذه العلة، جمع ما حقه التثنية. يقول صاحب شرح الشافية: «فإن أمن اللبس أجاز الجمع، كقولك: "قَهَرْتُمَا العَدُوَّ بِأَسْيَافِكُمَا»[1]، والحق أنهما سيفان اثنان، وجاز الجمع لأنه أُمِنَ اللبس لوجود قرينة لفظية أخرى وهي علامة التثنية في الفعل "قهرتما".

ومن ذلك قول "العكبري": «وَمِنْه ذكر الْمثنى بِلَفْظ الْجمع كَقَوْلِك: (ضُرِبَتْ رُؤُوسُهُمَا) لِأَن التَّثْنِيَة فِي الْحَقِيقَة جمع وَقد أُمن اللَّبْسُ هَهُنَا إِذْ لَيْسَ للْوَاحِد إِلاَّ رَأس وَاحِد وَيجوز (رأساهما) على الْقيَاس»[2].

وعلة الخوف من الالتباس أو كراهية اللبس استعملها "الجرجاني" في مواضع كثيرة، وهي كثيرة في الكلام العربي، وذلك لأن العرب تعتني بالإيضاح والإبانة في كلامها، وما الإعراب إلا ضرباً من صور أمن اللبس، الذي لولاه لما أصبح الكلام سليما، ولاختلطت المعاني بعضها ببعض.

ونورد مثالا لهذا التعليل في قول "الجرجاني" متحدثا عن النداء: فأما "يا زيدُ"، فإنما حصل الائتلاف في ذلك لأجل أن "يا" قد قام مقام الفعل، فإذا قلت: "يا عبدَ الله" فكأنك قلت: "أدعو عبد الله"، إلا أنهم لما تركوا هذا الفعل وجعلوا "يا" كالعوض منه، كان الغرض فيه أن لا يلتبس النداء بالخبر، ألا ترى أنك لو قلت: "أدعو عبد الله"، لم يُعلم أنك تناديه»[3].

وقد أشار "المبرد" إلى هذا المعنى بقوله: «وَذَلِكَ قَوْلك: يَا عبد الله؛ لِأَن "يَا" بدل من قَوْلك: أَدْعُو عبد الله. وَأُرِيد لَا أَنَّك تخبر أَنَّك تفعل. وَلَكِن بهَا وَقع أَنَّك قد أوقعت

---

(1) شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ط1، [د,ت]، 4/ 1790.

(2) اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1995م، 1/ 99.

(3) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/ 95.

فعلا فَإِذا قلت يَا عبد الله فقد وَقع دعاؤك بِعَبْد الله، فانتصب على أَنه مفعول تعدى إِلَيْهِ فعلك»[1].

فالعلة في حذف الفعل الذي هو في الأصل فعلُ النداء، إنما هي علة أمن اللبس؛ لأنهم «لو أظهروا العامل وقالوا: أدعو عبد الله، مثلا: لخفي معنى الإنشاء، وتوهم كونه خبرًا مستأنفًا»[2].

ونورد مثالا آخر لهذه العلة في قول الجرجاني: وأما لام الجر، في مثل: "لِزَيدٍ"، فأصله الفتح، وإنما كُسر للفرق بينه وبين لام الابتداء، إذ كان يلتبس في مواضع كثيرة، ألا ترى أنك لو قلت: "إن هذا لَعيسى"، و"إن هذا لَعيسى"؛ تريد بأحدهما أن تقول: إن هذا ملك له، وبالآخر: إن هذا لَهُوَ، كقولك: "إن هذا لَزَيد"، لم يُفصل بين الحالين، ولالتبس[ت] لام الابتداء بلام الملك»[3].

يتحدث "الجرجاني" هنا عن كون أصل لام الجر أن تكون مفتوحة، وإنما بُنِيَتْ على الكسر أمنا من اللبس، وخوفا من الاضطراب الذي يحصل دون ذلك.

سابعا: علة التعويض:

وهي من العلل التي تكثر في كلام العرب، ومثالها تنوين نحو: جوارٍ، وهو تنوين العوض المعوض به الياء المحذوفة في الرفع والجر.

وهذا هو الذي يسميه النحويون: تنوين العوض، «ويقال له "تنوين العوض"، وهو إمَّا عِوض عَن حرف، وذلك تنوين نحو: جوار وغواش، عوضا عن الياء المحذوفة في الرفع والجر، وإما عوض عن جملة، وهو التنوين اللاحق لـ "إذ" في نحو: "يومئذٍ" و"حينئذٍ" فإنه عوض عن الجملة التي تضاف "إذ" إليها، فإن الأصل: "يوم إذ كان كذا"، فحُذفت

(1) المقتضب، المبرد، 4/ 202.
(2) شرح التصريح على التوضيح، الوقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م، 2/ 126.
(3) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، ص: 142، 143.

الجملة، وعُوِّضَ عنها بالتنوين وكسرت "إذ" لالتقاء الساكنين، كما كسرت "صه" و"مه" عند تنوينهما»[1].

ومثال هذه العلة «قلبهم الياء واوًا –لا لعلة سوى تعويض الواو قلبها ياء لكثرة دخول الياء عليها–، وذلك قولهم: "جبيتُ الخراجَ جِباوَة" وأصلها "جِباية". وقالوا: "رجاء بن حَيْوَة" وأصلها "حَيَّة"، وقالوا: "هذا أَمْرٌ "مَمْضُوٌّ عليه" أي "ممضيٌّ". وقالوا: "هي المِضواء" وأصلها "مضياء"»[2].

فالعلة في إبدال الياء واوا في الأمثلة السابقة إنما هي تعويض لغرض التخفيف.

وهذه العلة هي الموجبة لحذف حرف النداء "يا"، في كلمة "اللهم"؛ لأن الميم فيها عوض عن تلك الأداة، يقول صاحب "توضيح المقاصد": «والأكثر اللَّهُمَّ بالتعويض، يعني: أن الأكثر في نداء هذا الاسم الشريف تعويض الميم المشددة في آخره عن حرف النداء، فيقال: "اللهم" وهذا من خصائصه»[3].

وقد استخدم "الجرجاني" هذه العلة، ونأخذ مثالا لذلك في قوله عند تعليل جعل "أرضون"، و"سنون" مُلحقَين بجمع المذكر السالم: «من ذلك "أَرَضُون" في جمع "أَرْض"، إنما الأصل "أَرَضَات"، كـ"جفنة، جفنات، وعَرْصَة عَرْصَات"؛ لأن الأرض مؤنثة، وأصلها "أَرَضَةٌ"، كـ"عرصة"، و"غرفة"، و"ظلمة"، ويكفي دليلا عليه إعادتها التاء في التصغير، نحو: "أُرَيْضَة"، فلما كان كذلك، أنابوا [أي عَوَّضُوا] الواو والنون مناب الألف والتاء، ليكون تخصيصهم له بما لا يكون لأخواته نحو: "ظلمة" و"غرفة"»[4].

---

(1) شرح ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م، 1/ 31.

(2) سر صناعة الإعراب، ابن جني، 2/ 237.

(3) توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي، تحق: عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر، ط1، 2008م، 2/ 1068.

(4) المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، 1/ 195.

إن السبب في تعويض الألف والتاء من كلمة "أَرْضَات" بألف ونون، وإلحاقها بجمع المذكر السالم هو أمن اللبس، أي مخافة أن يصبح ذلك التعويض ساريا على أخوات الكلمة كـ"غرفة" مثلا.

وبذلك فإن في هذا علتين اثنتين، وهما: التعويض، وأمن اللبس، والعلة الثانية منهما هي المسببة للأولى، فلولاها لما تم التعويض أصلا.

الخـــاتـــمـــة

بعون الله وتوفيقٍ منه وصلنَا إلى آخر هذا البحث، إذ بمكن لنا أن نخرج بالنتائج الآتية:

1. **ربط النحاة التعليل بالنحو**، فقد أجمع المؤرخون والرواة على أن العلة النحوية رافقت نشأة النحو. ثم رأيناهم لا يفصلون بينهما، ويعدونهما منطلقًا واحدًا.
2. اختلفت مناهج البحث في العلة، وتنوَّع الحديثُ عنهَا. **والتعليل لم يكن أصلاً في النحو**، وإنما أصله الفقه والمنطق، ثم انتقل بعد ذلك إلى النحو.
3. معنى العلة في اللغة هو أنها: المرض، والشرب بعد الشرب، وكذلك الحديث الذي يشغل صاحبه، **والتعليل هو التفسير**.
4. **العلة هي الوصف الذي يكون مظنة وجه الحكمة في اتخاذ الحكم**، ومعنى ذلك أن لكل باب ومبحث في النحو العربي تعليلاً يقتضيه وجودُه، وهو تعليلٌ وضعته العربُ في عقولها، ثم قامت بتجسيده على الواقع، ولولاه لما تم تفسير مختلف الظواهر والأوجه اللغوية العديدة. وتختلف هذه العلل باختلاف المذاهب اللغوية والنحوية، فقد يكون للشيء الواحد علتان أو أكثر، ومن ذلك مسألة عامل الرفع في المبتدأ، قال البصريون بأنه مرفوع بالابتداء، والعامل فيه معنوي، بينما ذهب الكوفيون إلى أنه مرتفع بالخبر، كما أن الخبر مرتفعٌ بالمبتدأ، أي إنهما مترافعان.
5. **أبرز من تطرق إلى العلل** في المرحلة الأولى للنحو، وهي مرحلة ما قبل كتاب سيبويه، هم: ابن أبي إسحاق الحضرمي، وعيسى بن عمر الثقفي، وأبي عمرو بن العلاء، ويونس بن حبيب.
6. كان الّتعليل في المرحلة الأولى لظهور النحو –وهي مرحلة ما قبل كتاب سيبويه– **مرتبطا بالحكم النحوي**، فيكون المعيار الّنحوي مقياسا للصَّوَابِ وعّلة لرد الخطأ والّلحن، ولذلك استخدم الّنحاة في هذه المرحلة عّلة المعنى، فجاء الّتعليل اجتهاداً من النُّحاة يدل على قدرتهم على الاستنباط والتأويل.

7. مثَّل المرحلةَ الثانية (القرن الثاني) سيبويه، وكانَ يهتمُّ في تعليلاته بكثرة قياس الشبيه على شبيهه والّنظير على نظيره، ويورد الأمثلة الكثيرة والشواهد المستفيضة من كلام العرب الفصحاء، **ويلاحظ عليه اعتماده على منهج الّتناظر، ومراعاة سياق الحال، وكثرة الاستعمال، والمعنى.**
8. انتشر التعليل الّنحوي في القرن الثالث (المبرد)، انتشارا واسعا، وأصبح شموليا. وذلك **محاولة من الّنحاة لبناء تفسير كّلي** للّنحو العربي.
9. يلاحظ في القرن الرابع **استقلال التعليل بالبحث والتأليف**، وانفراده بمؤلفات، بعد أن كان النحاة واللغويون يكتفون بتفسير الظواهر اللغوية المختلفة، وتعليلها في مؤلفاتهم التي تحمل عناوين مختلفة، ومن هذه الكتب (علل النحو)، لأبي الحسن محمد بن عبد الله، المعروف بابن الوراق، و(الإيضاح في علل النحو)، لأبي القاسم عبد الرحمن بن إسحاق الزجاجي وغيرهما.
10. من **خصائص التعليل** عند الإمام "عبد القاهر الجرجاني" سهولة أسلوبه، وعنايته بالعلل التعليمية؛ لأن غايته في الكتاب تعليمية بالدرجة الأولى، وذلك واضح في أسلوبه وطريقته فِي الشرح.
11. ومن سمات تعليلاته أيضا، **استشهاده بتعليلات "سيبويه"** كثيرا، وذلك في تعليله المسائل اللغوية والنحوية المختلفة، وكان في بعض الأحيان يصرح بذلك بقوله: «هكذا قال صاحب الكتاب»، وأحيانا أخرى لا يصرح بذلك.
12. ويلاحظ على "عبد القاهر" **تصريحه بلفظ "العلة"** أحيانا، كما يمكن ملاحظة شرحه الواسع، وتوسعه الظاهر، وهذه صفة ملازمة له في مختلف كتبه وتآليفه، وليست مقتصرة على تعليلاته فقط.
13. اعتنى "عبد القاهر الجرجاني" بالعلة النحوية كثيرا، حيث إنه لا يمر على حكم نحوي أو مسألة أو ظاهرة نحوية دون أن يعلل لها.

14. أهم **العلل التي استعملها "الجرجاني"** بكثرة: علة المشابهة، علة تجنب الابتداء بالساكن، علة كثرة الاستعمال، علة طول الكلام، علة التخفيف وكراهية الثقل، علة أمن اللبس، وعلة التعويض.
15. إن "**علة المشابهة**" تقوم على إكساب المتشابهين حكما واحدا، استعمله النحاة دليلا للقياس النظري في العمل، ومنها مشابهة الفعل المضارع للاسم، وأخذه حكمه في الإعراب.
16. استخدم النحاة واللغويون "**علة تجنب الابتداء بالساكن**" حين لم يتمكن العرب من نطق الكلمات ساكنة الأول، فأضافوا إليها حرفا آخرَ وصلوه بها، ليكون كلامهم على الوجه الصحيح، ومن هذه العلة إضافة همزة الوصل لكلمة "اِبْنٌ" و"امرأةٌ" و"اثنان".
17. يستخدم النحاة علة "**كثرة الاستعمال**" وسيلة لتعليل بعض الظواهر اللغوية والنحوية، وبعض الحالات الإعرابية، ومنها حذف الألف في كلمتي "الرحمن"، و"سليمن" ونحوهما.
18. إن علة "**طول الكلام**" تؤدي إلى اختيار العرب ما هو أخف الكلام ليتناسب مع ذلك الطول، فالنحاة تعارفوا على هذا المصطلح؛ لتعليل الحذف في بعض الأحيان، ومثال هذه العلة حذف تاء التأنيث من الفعل إذا طال الكلام، كقولنا: حضر القَاضِيَ الْيَوْمَ امْرَأَةٌ، والقياس: حَضَرت القاضيَ اليومَ امرأةٌ.
19. تتصل "**علة التخفيف وتجنب الثقل**" بطبائع العرب في الكلام، إذ كانوا يميلون إلى اختيار الأخف، إذا لم يكن ذلك مُخِلاً بكلامهم، فهم يحبون ما خف من الكلام ويستثقلون غيره من الكلام الثقيل، وهذه العلة كثيرة الورود عند النحويين، حيث عللوا بها مختلف الظواهر اللغوية والنحوية، ومن صور هذه العلة باب الإعلال والإبدال في الصرف، مثلا.

20. استعمل "الجرجاني" علة " **أمن اللبس**" في مواضع كثيرة، وهي كثيرة في الكلام العربي، وذلك لأن العرب تعتني بالإيضاح والإبانة في كلامها، وما الإعراب إلا ضرباً من صور أمن اللبس، الذي لولاه لما أصبح الكلام سليما، ولاختلطت المعاني بعضها ببعض، ومن صور هذه العلة إبدال الفعل "أنادي" أو "أدعو" بحرف النداء "يا".

21. إن "**علة التعويض**" من العلل التي تكثر في كلام العرب، ومثالها تنوين نحو: جوارٍ، وهو تنوين العوض المعوض به الياء المحذوفة في الرفع والجر، وقد استعملها "الجرجاني".

22. **استعمل الجرجاني تعليلات أخرى** غير هذه السبعة، ولكن بدرجة أقل، ومنها: علة الإتباع، علة تجنب التقاء الساكنين، علة التغليب، علة الاختصار، علة الحمل على المعنى، علة الأولوية وعلة التفرقة.

وفي الأخير لا يسعني إلا أن أجدد شكري للأستاذ المشرف "سليم عواريب"، وكذا الأستاذ "**عبد الكريم خليل**"، على رعايتهما لهذا البحث، كما أشكر أعضاء لجنة المناقشة المحترمين، على تقويمهم البحث، ولما سيمدونني به من توجيهات ثمينة أنا في حاجة إليها، وأرجو من الله تعالى أن يجزيهم جميعا الجزاء الأوفى.

قائمة المصادر والمراجع

أولا: القرآن الكريم برواية "حفص" عن "عاصم".

ثانيا: الكتب باللغة العربية.

1. آثار البلاد وأخبار العباد، زكريا القزويني، دار صادر، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت].
2. أسرار العربية، أبو البركات الأنباري، دار الأرقم بن أبي الأرقم، [د.ب]، ط1، 1999م.
3. أصول النحو، فريق من الباحثين، جامعة المدينة العالمية، ماليزيا، [د.ط]، [د.ت].
4. الأصول في النحو، ابن السراج، تحق: عبد الحسين الفتلي، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت].
5. الألفية، ابن مالك، دار التعاون، [د.ب]، [د.ط]، [د.ت.
6. أوضح المسالك إلى ألفية بن مالك، ابن هشام الأنصاري، تحق: يوسف الشيخ محمد البقاعي، دار الفكر للطباعة والنشر والتوزيع، القاهرة، مصر، [د.ط]، [د.ت].
7. إيجاز التعريف في علم التصريف، ابن مالك، تحق: محمد المهدي عبد الحي عمار سالم، عمادة البحث العلمي بالجامعة الإسلامية، المدينة المنورة، المملكة العربية السعودية، ط1، 2002.
8. الإيضاح في علوم البلاغة، الخطيب القزويني، تحق: محمد عبد المنعم خفّاجي، دار الجيل، بيروت، لبنان، ط3، [د.ت].
9. البحث اللغوي عند العرب، أحمد مختار عمر، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط8، 2003م
10. توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن مالك، ابن أم قاسم المرادي المصري، شرح وتحق عبد الرحمن علي سليمان، دار الفكر العربي، القاهرة، مصر. ط1، 2008.
11. خزانة الأدب وغاية الأرب، ابن حجه الحموي، تحق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال، بيروت، لبنان، [د.ط]، 2004م.
12. الخصائص، ابن جني، الهيئة المصرية العامة للكتاب، القاهرة، مصر، ط4، [د.ت].
13. دلائل الإعجاز، عبد القاهر الجرجاني، تحق: محمود محمد شاكر، مطبعة المدني بالقاهرة، جده ، السعودية، ط3، 1992م.
14. سر صناعة الإعراب، ابن جني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م
15. سير أعلام النبلاء، شمس الدين الذهبي، دار الحديث، القاهرة، مصر، [د.ط]، 2006.
16. شرح التصريح على التوضيح، الوقاد، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 2000م.

17. شرح ألفية ابن مالك، ابن عقيل، تحق: محمد محي الدين عبد الحميد، دار التراث، القاهرة، مصر، ط20. [د.ت]

18. شرح ألفية ابن مالك، نور الدين الأشموني، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

19. شرح الكافية الشافية، ابن مالك، تحق: عبد المنعم أحمد هريدي، مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي، المملكة العربية السعودية، ط1، [د,ت.

20. شرح شذور الذهب، ابن هشام الأنصاري، تحق: عبد الغني الدقر، الشركة المتحدة للتوزيع، سوريا [د.ط]، [د.ت].

21. الصاحبي في فقه اللغة ومسائلها وسنن العرب في كلامها، أحمد بن فارس، تحق: محمد علي بيضون، ط1، 1997م.

22. ضياء السالك إلى أوضح المسالك، محمد عبد العزيز النجار، مؤسسة الرسالة، بيروت، لبنان، ط1، 2001م.

23. طبقات فحول الشعراء، ابن سلام الجُمَحِي، تحق: محمود محمد شاكر، دار المدني، جدة، السعودية، [د.ط]. [د.ت].

24. علل النحو، ابن الوراق، تحق: محمود جاسم محمد الدرويش، مكتبة الرشد، الرياض، السعودية، ط1، 1999.

25. عمدة الكتاب، أبو جعفر النحاس، تحق: بسام عبد الوهاب الجابي، دار ابن حزم للطباعة والنشر والتوزيع، بيروت، لبنان، ط1،2004م.

26. الفصول المفيدة في الواو المزيدة، صلاح الدين العلائي الدمشقي، تحق: حسن موسى الشاعر، دار البشير، عمان، الأردن، ط1، 1990م.

27. الفهرست، عبد الله النديم، تحق: إبراهيم رمضان، دار المعرفة، بيروت، لبنان، ط2، 1997م.

28. الكتاب، سيبويه، تحق: عبد السلام محمد هارون، مكتبة الخانجي، القاهرة، مصر، ط3، 1988م.

29. اللباب في علل البناء والإعراب، أبو البقاء العكبري، تحق: عبد الإله النبهان، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1995م.

30. اللباب في قواعد الإعراب، محمد علي السراج، مراجعة: خير الدين شمسي باشا، دار الفكر، دمشق، سوريا، ط1، 1983م.
31. اللمع في العربية، ابن جني، تحق: فائز فارس، دار الكتب الثقافية، الكويت، [د.ط]، [د.ت].
32. المدارس النحوية، شوقي ضيف، دار المعارف، القاهرة، مصر، [د.ط]، [د.ت].
33. المزهر في علوم اللغة العربية وأنواعها، جلال الدين السيوطي، تحق: فؤاد علي منصور، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.
34. المصباح المنير، أحمد بن محمد بن علي الفيومي، المكتبة العلمية، بيروت، لبنان، [د.ط]. [د.ت].
35. مغني اللبيب عن كتب الأعاريب، ابن هشام الأنصاري، تحق: مازن المبارك، دار الفكر، دمشق، سورية، ط6، 1985م.
36. المقتصد في شرح الإيضاح، عبد القاهر الجرجاني، تحق: كاظم بحر المرجان، [د.ط]، [د.ت]، دار الرشيد، بغداد، العراق.
37. المقتضب، المبرد، تحق: محمد عبد الخالق عظيمة، عالم الكتب، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت].
38. من تاريخ النحو العربي، سعيد الأفغاني، مكتبة الفلاح، [د.ط]، [د.ت].
39. المنصف، ابن جني، دار إحياء التراث القديم، [د.ب]. ط1، 1954،
40. النحو العربي، مازن المبارك، المكتبة الحديثة، بيروت، لبنان، ط1، 1965م.
41. نزهة الألباء في طبقات الأدباء، أبو البركات الأنباري، تحق: إبراهيم السامرائي، مكتبة المنار، الزرقاء، الأردن، ط3، 1985م.
42. نظرية التعليل النحوي، حسن الخميس سعيد الملخ، دار الشروق، عمان، الأردن، ط1، 2000م
43. همع الهوامع في شرح جمع الجوامع، جلال الدين السيوطي، تحق: عبد الحميد هنداوي، المكتبة التوفيقية، مصر، [د.ط]، [د.ت].
44. وفيات الأعيان، ابن خلكان، تحق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت، لبنان، [د.ط]، 1994م.

ثالثا: المعاجم والقواميس.

45. أساس البلاغة، جار الله الزمخشري، تحق: محمد باسل عيون السود، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، ط1، 1998م.

46. الأعلام، الزركلي (خير الدين بن محمود بن محمد بن علي بن فارس)، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط15، 2002،

47. تاج العروس من جواهر القاموس، مرتضى الزبيدي، مجموعة من المحققين، دار الهداية، بيروت، لبنان، [د.ط]، [د.ت].

48. جمهرة اللغة، ابن دريد، تحق: رمزي منير بعلبكي، دار العلم للملايين، بيروت، لبنان، ط1، 1987م.

49. العين، الخليل بن أحمد الفراهيدي، تحق: مهدي المخزومي، وإبراهيم السامرائي، دار ومكتبة الهلال، [د.ط]، [د.ت].

50. لسان العرب، ابن منظور، دار صادر، بيروت، لبنان، ط3، 1414هـ.

51. مختار الصحاح، زين الدين أبو بكر الرازي، تحق: يوسف الشيخ محمد، المكتبة العصرية، صيدا، بيروت: لبنان، ط5، 1999م.

52. معجم الأدباء، ياقوت الحموي، تحق: إحسان عباس، دار الغرب الإسلامي، بيروت، لبنان، ط1، 1993م.

53. معجم ما استعجم من أسماء البلاد والمواضع، أبو عبيد البكري، عالم الكتب، بيروت، لبنان، ط3، 1403هـ.

رابعاً: الرسائل والأطروحات.

54. أثر القراءات القرآنية في الصناعة المعجمية، عبد الرزاق بن حمودة القادوسي، رسالة دكتوراه، قسم اللغة العربية – كلية الآداب – جامعة حلوان، القاهرة، مصر. 2010م.

ملـخـص

ملخص:

ارتبطت العلة بالدرس النحوي بشكل وثيق، حيث لكل حكم إعرابي سبب أو علة، فللمرفوع سبب، وللمنصوب علة، وهكذا...

وقد شغل التعليل أذهان النحاة زمنا طويلا، وهذا واضح من خلال المؤلفات التي مُلئت بالعلل الكثيرة حتى كانت سبباً رئيساً في ظهور الدعوة إلى تيسير النحو بعد أن غالى النحاة في التعليل إلى الحد الذي جعله يسهم بشكل كبير في وضع القواعد النحوية.

والغاية الرئيسة من التعليل النحوي هي إظهار الجوانب المهمة من الجهود العقلية الكبيرة للعلماء الأوائل، ودرهم الكبير في إثراء الدرس النحوي، وهذا ما عبد القاهر الجرجاني في كتابه" المقتصد "، لأن التعليل سجل حضوراً بارزا في كتابه.

ويحاول هذا البحث أن يبين مواضع التعليل عند الإمام عبد القاهر الجرجاني، من خلال كتابه "المقتصد في شرح الإيضاح"، وكذلك "أسرار البلاغة".

Résumé

Le raisonnement a été liée à des études grammaticales de façon spectaculaire.

Les anciens grammairiens se soucient beaucoup raisonnement, et cela est évident à travers leurs livres pleins de maux, de sorte que c'était la principale raison de l'émergence de l'appel pour faciliter la grammaire arabe

L'objectif principal de l'éxplication (le raisonnement) de la grammaire et aspects fondamentaux importants des grands efforts de scientifiques de haut niveau, et leur rôle dans l'enrichissement de la grammaire de la recherche, et c'est ce que nous trouvons quand "Abdul-Kahir Aljorjani".

Cette étude tente de montrer les cas de raisonnement quand "Abdul-Kahir Aljorjani". à travers son livre, "Moktassid fi charh al-Idah," ainsi que "Asrar albalagha".

فهرس المحتويات

فهرس المحتويات

إهداء .....
شكر وعرفان .....
مقدمة ..... أ-د
مدخل: الإمام عبد القاهر الجرجاني وفضله في البلاغة العربية
أولا: التعريف بعبد القاهر الجرجاني 6
اسمه وكنيته 6
مولده 6
صفاته وأخلاقه 8
أساتذته 9
تلاميذه 9
علمه 10
نظرية النظم عنده 11
مؤلفاته 12
دلائل الإعجاز 12
أسرار البلاغة 13
المغني في شرح الإيضاح 13
المقتصد في شرح الإيضاح 13
تفسير فاتحة الكتاب 13
وفاته 14
ثانيا: فضل الجرجاني في البلاغة العربية 14

الفصل الأول: التَّعْليلُ النَّحْوي بَين النَّشْأَة والتَّطور

المبحث الأول: مفهوم التعليل 18
لغة 18
اصطلاحا 19
المبحث الثاني: نشأة التعليل في القرن **الأول** الهجري 21
ابن أبي إسحاق 22
عيسى بن عمر 25
أبو عمرو بن العلاء 26
يونس بن حبيب 29
المبحث الثالث: التعليل في القرن الثاني الهجري 30
سيبويه 30
المبحث الرابع: التعليل النحوي في القرنين الثالث والرابع 34
التعليل في القرن الثالث (المبرد) 34
التعليل في القرن الرابع..... 36
ابن السراج 37
الزجاجي 38
ابن جني..... 40

الفصل الثاني: التعليل النحوي عند الإمام عبد القاهر الجرجاني

المبحث الأول: سمات التعليل عند الجرجاني 43
الاهتمام بالعلل التعليمية 43
استشهاده بتعليلات سيبويه 45
التصريح بلفظ العلة..... 46
الشرح الواسع 47

المبحث الثاني: أنواع العلل عند الجرجاني من خلال كتاب أسرار البلاغة 48
علة المشابهة 49
علة تجنب الابتداء بالساكن 51
علة كثرة الاستعمال 52
علة طول الكلام 55
علة التخفيف 58
علة أمن اللبس 60
علة التعويض 62
خاتمة 65
قائمة المصادر والمراجع 70
ملخص 75
فهرس المحتويات 78

تمت

بحمد الله وتوفيقه